الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني

المراقبة الاحصائية
للأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع الفلسطيني
(الربع الثالث 2004)

شباط/فبراير، 2005

" ثمن النسخة 4 دولار أمريكي"

© محرم، 1426هـ – شباط، 2005.
جميع الحقوق محفوظة.

في حالة الاقتباس، يرجى الإشارة إلى هذه المطبوعة كالتالي:

الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني، 2005. *المراقبة الاحصائية للأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع الفلسطيني، (الربع الثالث 2004).* **رام الله – فلسطين**

جميع المراسلات توجه إلى دائرة النشر والتوثيق/قسم خدمات الجمهور على العنوان التالي:
الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني
ص.ب. 1647، رام الله – فلسطين

هاتف: 6340 240 2 (970/972)　　فاكس: 2406343 2 (970/972)
بريد إلكتروني: diwan@pcbs.gov.ps　　صفحة إلكترونية: http://www.gov.ps

شكر وتقدير

اعتمد هذا التقرير على العديد من المسوح التي تم التخطيط لها وتنفيذها بدعم مالي وفني مشترك بين كل من السلطة الوطنـــية الفلســـطينية (PNA) ومجموعـــة التمويل الرئيسية للجهاز (CFG) ممثلة بمكتب الممثلية النرويجية لدى الســـلطة الوطنـــية الفلسطينية، مكتب الممثلية الهولندية لدى السلطة الوطنية الفلسطينية، الوكالة السويسرية للتنمية والـــتعاون (SDC)، وزارة التنمية الدولية البريطانية (DFID)، المفوضية الأوروبية (EC)، والبنك الدولي. يتقدم الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني بالشكر الجزيل لمجموعة التمويل الرئيسية للجهاز (CFG).

تقديـــم

يســـعى الجهـــاز منذ عدة سنوات إلى بناء نظام معلومات يستند على مراقبة الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع الفلسطيني وتوفير معلومات عن التغيرات التي تطرأ في كافة المجالات بشكل منتظم، لأن ذلك يعتبر خطوة عملية نحو تمكيـــن الســـلطة الوطنية الفلسطينية والمجتمع الدولي من التجاوب مع الأوضاع الناشئة في الوقت والطريقة المناسبين باستخدام أقل قدر ممكن من المصادر المتاحة.

ونظراً للاهتمام المتزايد بتوفير بيانات حول الأوضاع الاجتماعية – الاقتصادية للمجتمع الفلسطيني وذلك لما يشكله من أهمـــية في حياة المجتمع، ارتأى الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني تنفيذ عدة أنشطة إحصائية منها: تنفيذ مسح أثر الإجراءات الإسرائيلية على الأوضاع الاقتصادية للأسر الفلسطينية بصورة دورية، وتجميع البيانات المتوفرة في الجهاز حـــول خسائر المجتمع الفلسطيني الناتجة عن إجراءات الاحتلال الإسرائيلي، وحول الأوضاع الاقتصادية – الاجتماعية للمجـــتمع الفلسطيني حتى نهاية الربع الثالث من العام 2004، ونشرها في تقرير ربعي يعكس التغيرات التي تطرأ على الأوضاع الاقتصادية – الاجتماعية للمجتمع الفلسطيني.

هذا التقرير هو أحد سلسلة تقارير المراقبة الإحصائية للأوضاع الاجتماعية – الاقتصادية للمجتمع الفلسطيني حول أهم المؤشـــرات التـــي يعمـــل الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني على نشرها. وتهدف هذه السلسلة إلى توفير البيانات الإحصـــائية الخاصـــة بـــنظام المراقـــبة الإحصائية في المجتمع الفلسطيني، بحيث يتم في هذا التقرير تغطية مؤشرات الأوضاع الاجتماعية – الاقتصادية للمجتمع والمتمثلة في خسائر المجتمع الفلسطيني الاقتصادية والبشرية في القطاعات المخـــتلفة، والمســـاعدات التي تتلقاها الأسر (نوعها وقيمتها ومصدرها)، ومستويات المعيشة للأسر (الدخل والإنفاق)، والحاجـــة إلـــى المساعدات، وصمود الأسرة ماديا وكيفية ممارسة حياتها اليومية في ظل الظروف الراهنة، ومؤشرات اخرى ديموغرافية واجتماعية واقتصادية وبيئية.

يســـر الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني أن يقدم هذا التقرير (المراقبة الإحصائية للأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للمجـــتمع الفلســـطيني) كمرجع أساسي لجميع المخططين ومتخذي القرارات في القطاعين العام والخاص، وجميع فئات المســـتفيدين والمســـتخدمين لبـــيانات الأوضـــاع الاجتماعـــية – الاقتصـــادية للمجتمع الفلسطيني، في شتى المجالات الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية والبيئية.

والله ولي التوفيق،

شباط، 2005

د. حسن أبو لبده

رئيس الجهاز

قائمة المحتويات

الموضوع		الصفحة
	قائمة الجداول	
	قائمة الأشكال البيانية	
	ملخص تنفيذي	
الفصل الأول:	**مقدمة**	**15**
	1.1 اهداف التقرير	15
	1.2 هيكلية التقرير	16
الفصل الثاني:	**الواقع الديموغرافي في الأراضي الفلسطينية**	**17**
	1.2 حجم السكان وتوزيعهم	17
	2.2 كثافة سكانية مرتفعة في الأراضي الفلسطينية	17
	3.2 المجتمع الفلسطيني مجتمع فتي	17
الفصل الثالث:	**ظروف ومستويات المعيشة في الأراضي الفلسطينية**	**19**
	1.3 دخل الاسرة	19
	2.3 الفقر	19
	3.3 مصادر الدخل	20
	4.3 انفاق الاسرة	21
	5.3 استراتيجيات الصمود الاقتصادي للأسر الفلسطينية	22
	6.3 المساعدات الانسانية	22
الفصل الرابع:	**واقع سوق العمل في الأراضي الفلسطينية**	**25**
	1.4 القوة البشرية	26
	2.4 القوى العاملة	26
	3.4 البطالة	27
	4.4 العاملون (العمالة التامة والعمالة المحدودة)	27
	5.4 الاعالة الاقتصادية	28
	6.4 الحالة العملية	29
	7.4 النشاط الاقتصادي والمهنة	29
	8.4 الاجور وساعات العمل	29
	9.4 الافراد خارج القوى العاملة	30
الفصل الخامس:	**قطاع التعليم في الأراضي الفلسطينية**	**31**
	1.5 اثر الإجراءات الإسرائيلية على قطاع التعليم في الأراضي الفلسطينية	31
	2.5 اثر جدار الضم والتوسع على قطاع التعليم في المناطق التي تأثرت بالجدار	31

الموضوع **الصفحة**

الفصل السادس:	**قطاع الصحة في الأراضي الفلسطينية**	**35**
	1.6 الوصول للخدمات الصحية	35
	2.6 الشهداء والجرحى	36
الفصل السابع:	**جدار الضم والتوسع وآثاره على التجمعات والأسر الفلسطينية**	**37**
	1.7 تهجير السكان	37
	2.7 انفصال الاسر عن بعضها البعض وعن بقية الاقارب نتيجة بناء الجدار	37
	3.7 مصادرة الاراضي	38
	4.7 سوق العمل في التجمعات المتأثرة بالجدار	38
الفصل الثامن:	**الأوضاع الاقتصادية في الأراضي الفلسطينية**	**41**
	1.8 المؤشرات الكلية	41
	2.8 الخسائر المباشرة	42
	3.8 اداء القطاعات الاقتصادية	43
	4.8 الخسائر في المباني والمنشآت العامة	49
	المراجع	**51**

قائمة الجداول

الجدول		الصفحة
جدول 1.3:	دخل الأسرة الوسيط الشهري، الدورة العاشرة: تموز–أيلول، 2004	**19**
جدول 2.3:	توزيع الأسر وعدد أفرادها دون خط الفقر المكافئ حسب المنطقة، الربعين الثاني والثالث 2003 والربعين الثاني والثالث 2004	**20**
جدول 3.3:	الأسر التي انخفضت نفقاتها خلال 12 شهر الماضية ومؤشرات أخرى حسب المنطقة، الربع الثالث 2003، والربعين الثاني والثالث 2004	**21**
جدول 4.3:	نسبة الأسر حسب الإجراءات التي اتخذتها للصمود اقتصاديا خلال 12 شهر الماضية والمنطقة، الربع الثالث 2003، والربعين الثاني والثالث 2004	**22**
جدول 1.4:	مؤشرات القوى العاملة الفلسطينية خلال الفترة 2000–2004 (العدد بالآلاف)	**25**
جدول 1.5:	الخسائر البشرية في قطاع التعليم في الأراضي الفلسطينية للفترة ما بين 2000/9/28–2004/9/25	**31**
جدول 2.5:	نسبة الأسر التي تواجه عوائق في الحركة والتنقل لأفرادها/بعض أفرادها حسب العوائق والموقع من جدار الضم والتوسع، تموز 2004	**32**
جدول 3.5:	نسبة الأسر الفلسطينية حسب طريقة التغلب / التأقلم مع الصعوبات في مجال التعليم المدرسي (الأساسي، الثانوي) والتعليم العالي والموقع في التجمعات المتأثرة بالجدار، تموز 2004	**32**
جدول 4.5:	نسبة الأسر الفلسطينية حسب طريقة تغطية تكاليف أبنائها الملتحقون في مجال التعليم المدرسي (الأساسي، الثانوي) والتعليم العالي في التجمعات المتأثرة بالجدار، تموز 2004	**33**
جدول 1.6:	عدد شهداء انتفاضة الأقصى في الأراضي الفلسطينية حسب العمر والمنطقة للفترة من 29 أيلول 2000–30 أيلول 2004	**36**
جدول 2.6:	عدد جرحى انتفاضة الأقصى في الأراضي الفلسطينية حسب نوع الإصابة والسنة للفترة من 29 أيلول 2000–30 أيلول 2004	**36**
جدول 1.7:	نسبة الأفراد الفلسطينيين الذين غيروا/الذين يفكرون في تغيير مكان إقامتهم حسب المنطقة والموقع من جدار الضم والتوسع، تموز 2004	**37**
جدول 2.7:	التوزيع النسبي للأسر الفلسطينية حسب انفصال الأسرة / أو أحد أفرادها عن الأقارب والموقع من جدار الضم والتوسع، تموز 2004	**38**
جدول 3.7:	التوزيع النسبي للقوى العاملة 10 سنوات فأكثر في التجمعات المتأثرة بالجدار حسب مركبات القوى العاملة الأساسية والموقع من جدار الضم والتوسع، تموز 2004	**39**
جدول 1.8:	حركة الواردات والصادرات من والى فلسطين للأعوام 1999 – 2002	**43**

قائمة الأشكال

الشكل		الصفحة
الشكل 1.2:	الهرم السكاني في الأراضي الفلسطينية تقديرات منتصف عام 2004	**18**
الشكل 1.3:	التوزيع النسبي للأسر في الأراضي الفلسطينية حسب مصدر الدخل، الربع الثالث 2004	**21**
الشكل 2.3:	التوزيع النسبي للأسر حسب تلقي مساعدات والمنطقة، الربع الثالث 2004	**23**
الشكل 1.4:	نسبة القوى العاملة المشاركة في الأراضي الفلسطينية حسب الجنس: الربع الثالث 2000، 2003، 2004	**26**
الشكل 2.4:	توزيع القوى العاملة في الضفة الغربية حسب العلاقة بقوة العمل، الربع الثالث 2004	**28**
الشكل 3.4:	توزيع القوى العاملة في قطاع غزة حسب العلاقة بقوة العمل، الربع الثالث 2004	**28**
الشكل 4.4:	معدل ساعات العمل الاسبوعية والأجر الوسيط اليومي بالشيكل للمستخدمين بأجر حسب مكان العمل، الربع الثالث 2004	**30**
الشكل 5.4:	التوزيع النسبي للأفراد خارج القوى العاملة في الأراضي الفلسطينية حسب السبب، الربع الثالث 2004	**30**
الشكل 1.6:	نسبة الأسر في الأراضي الفلسطينية حسب العوائق التي واجهتها في الحصول على الخدمات الصحية، نيسان–حزيران 2004 و تموز–أيلول 2004	**35**
الشكل 1.7:	التوزيع النسبي للأسر الفلسطينية حسب مصادرة أراضي الأسرة والموقع من جدار الضم والتوسع، تموز 2004	**38**
الشكل 1.8:	نسب التراجع في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة في باقي الضفة الغربية وقطاع غزة مقارنة مع عام 1999	**42**
الشكل 2.8:	قيمة الصادرات والواردات في الأراضي الفلسطينية حسب السنة (بالمليون دولار)	**44**
الشكل 3.8:	الرقم القياسي العام في الأراضي الفلسطينية حسب المنطقة والسنة	**45**
الشكل 4.8:	القيمة المضافة في باقي الضفة الغربية وقطاع غزة حسب النشاط الاقتصادي والسنة	**46**
الشكل 5.8:	التغير النسبي لأهم مؤشرات النشاط الفندقي في الأراضي الفلسطينية، مقارنة مع الربع الثاني 2000، حسب الربع	**47**
الشكل 6.8:	أهم المؤشرات الرئيسية لرخص الأبنية الصادرة في الأراضي الفلسطينية حسب السنة	**48**

ملخص تنفيذي

سعى الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني منذ اندلاع انتفاضة الأقصى في أيلول 2000 إلى بناء نظام إحصائي، بهدف توفير المؤشرات الإحصائية لمراقبة الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية، وقياس أثر الإجراءات الإسرائيلية المختلفة عليها.

يعرض هذا التقرير أثر الإجراءات الإسرائيلية على الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية، وبالتحديد أثرها على توزيع السكان وخصائصهم الديمغرافية، الأوضاع المعيشية للأسر والأفراد ومستويات الفقر، قطاع التعليم، قطاع الصحة، سوق العمل، الاقتصاد الفلسطيني بمختلف قطاعاته.

يلاحظ من خلال البيانات التي يعرضها التقرير أن المجتمع الفلسطيني يعاني من مشاكل عديده، ومنها كثافة سكانية مرتفعة، معدلات بطالة مرتفعة، ارتفاع معدلات الفقر، صعوبة في الوصول إلى المدارس والجامعات والمرافق الصحية، تدمير في المباني والمنشآت والبنية التحتية، خسائر في الاقتصاد الفلسطيني.

في ظل استمرار الإجراءات الإسرائيلية من جهة، ومنها هدم وتدمير للمباني والمنشآت وخدمات البنية التحتية، مصادرة الأراضي، قتل وجرح المواطنين، إعاقة حركة المواطنين أمام الوصول إلى الخدمات الصحية والتعليمية، إلحاق الاقتصاد الفلسطيني بالاقتصاد الإسرائيلي. من جهة أخرى وفي ظل عدم توفر برامج الإغاثة والمساعدة الدائمة التي تساعد في حل المشاكل بصورة دائمة، والامكانيات المحدوده للاقتصاد الفلسطيني وعدم قدرته على مواجهة هذه المشاكل، من المتوقع استمرار وجود هذه المشاكل وتفاقمها وإبقاء الشعب الفلسطيني ضمن دائرة المعاناة اليومية.

الفصل الأول

مقدمة

يولـــي الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني متابعة ظروف الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للأسرة الفلسطينية أهمـــية كبـــيرة، من خلال توفير المؤشرات الاحصائية التي تخدم أهداف التنمية وتحسين ظروف الحياة، نظرا لاستمرار معانـــاة الشـــعب الفلســـطيني وبشـــكل متسارع منذ أيلول 2000 نتيجة للإجراءات الاسرائيلية المتمثلة باغلاق المناطق الفلســـطينية وفـــرض الحصـــار ومنع التجول وتدمير البنية التحتية لمختلف قطاعات الخدمات، فقد أدى ذلك إلى تدهور الوضع السياسي والاجتماعي والاقتصادي في الأراضي الفلسطينية، فقد ارتفعت نسبة البطالة وانتشار الفقر وفقدان الأمن الاجتماعي والسياسي والشخصي، لهذا بادر الجهاز إلى بدء العمل على بناء نظام مراقبة اجتماعي، اقتصادي بيئي، بهدف توفـــير البـــيانات الحديـــثة حول الواقع الراهن لصانعي السياسات والمخططين لتمكينهم من رسم الخطط وتعديل وتطوير البرامج وفق الاولويات والامكانات البشرية والمالية المتاحة.

يســـتند نظام المراقبة على استخدام قواعد البيانات في المواضيع المختلفة والتي حرص الجهاز على توفيرها، بالإضافة إلـــى تنفـــيذ المســـوح الأســـرية المتخصصـــة لاســـتكمال جمـــع البـــيانات عن فئات محددة في المجتمع الفلسطيني (Vulnerable groups) وهي في الغالب النساء والأطفال بالإضافة إلى بعض الفئات مثل الفقراء والعاطلين عن العمل وجـــرحى ومعاقي الانتفاضة. سيتيح نظام المراقبة الفرصة لصانعي القرار والمهتمين من الباحثين والمؤسسات الدولية مـــن صـــياغة السياسات وتحديد الاولويات والاحتياجات وتحديد طبيعة التدخلات اللازمة (Interventions) للحد من التدهور في مختلف مجالات الحياة.

نفـــذ الجهـــاز مـــنذ بداية عام 2001 مسحاً أسريا دوريا وبشكل ربعي لدراسة أثر الإجراءات الإسرائيلية على الأوضاع الاقتصـــادية للأســـرة الفلسطينية، وقد تم تنفيذ عشر دورات آخرها في (الربع الثالث من عام 2004)، كما تم تنفيذ مسح متخصـــص حـــول الواقـــع الـــتغذوي للأطفـــال دون الخمـــس ســـنوات، بالإضـــافة إلـــى تنفـــيذ مســـح الفقر 2003 Poverty Rapid Assessment Survey، وكذلـــك تنفـــيذ مسح عمل الأطفال 2004، وكذلك مسح القوى العاملة الذي ينفذ بشكل دوري مستمر بشكل ربعي وغيرها من المسوح الاقتصادية والاجتماعية والبيئية المتخصصة.

يهـــدف الجهـــاز مـــن وراء تنفيذ هذه الأنشطة الى جمع بيانات وتوفيرها واتاحتها لجميع المعنيين حول خسائر المجتمع الفلســـطيني الاقتصـــادية والاجتماعية والبشرية، والمساعدات التي تتلقاها الأسر (نوعها وقيمتها ومصدرها)، ومستويات المعيشـــة للأسر (الدخل والإنفاق)، والحاجة إلى المساعدات، وصمود الأسرة ماديا وكيفية ممارسة حياتها اليومية في ظل الظـــروف الراهـــنة، وأثر جدار الضم والتوسع على السكان الفلسطينيين وتغيير مكان السكن كنتيجة مباشرة للإجراءات الإسرائيلية.

1.1: أهداف التقرير

يهـــدف الجهـــاز إلى توثيق وتعميم نتائج المسوح وقواعد البيانات من خلال تبويبها وجدولتها وعرضها في هذا التقرير ليشـــكل أحـــد الأدوات التي تستخدم في عمليات المراقبة والتخطيط، وكذلك تزويد المخططين والمهتمين وصناع القرار بالمؤشرات المتوفرة والمتعلقة ببرامج العمل المختلفة.

1.2: هيكلية التقرير

يـــتألف الـــتقرير من ثمانية فصول تشكل مجمل مادة التقرير، يستعرض الفصل الأول مـــن هذا التقرير مقدمة وخلفية عامـــة حول نظام المراقبة الاحصائية للأوضاع الاجتماعية – الاقتصادية للمجتمع الفلسطيني وهيكلية التقرير. يتضمن الفصل الثاني بيانات الواقع الديموغرافي. فـــي حين يستعرض الفصل الثالث ظروف ومستويات المعيشة في الأراضي الفلســـطينية، ويعـــرض الفصـــل الـــرابع واقع سوق العمل في الأراضي الفلسطينية، أما الفصل الخامس فيعرض اثر الاجـــراءات الاســـرائيلية على قطاع التعليم في الأراضي الفلسطينية، في حين يعرض الفصل السادس اثر الاجراءات الاســـرائيلية على قطاع الصحة في الأراضي الفلسطينية. وقد خصص الفصل السابع لدراسة اثر جدار الضم والتوسع على التجمعات والاسر الفلسطينية، اما الفصل الثامن فيستعرض الأوضاع الاقتصادية في الأراضي الفلسطينية.

الواقع الديموغرافي في الأراضي الفلسطينية

1.2: حجم السكان وتوزيعهم

بلــغ عــدد السكان المقدر في الربع الثالث من العام 2004 في الأراضي الفلسطينية 3.851 مليون نسمة، منهم 1.952 مليون ذكر و 1.899 مليون أنثى، بنسبة جنس مقدارها 102.8 ذكر لكل مائة أنثى. يتوزعون بواقع 2.435 مليون في الضــفة الغربــية، مــنهم 1.235 ملــيون ذكر و1.200 مليون أنثى، بنسبة جنس مقدارها 102.9 ذكر لكل مائة أنثى. وحوالي 1.416 مليون في قطاع غزة منهم 717 ألف ذكر و699 ألف أنثى، بنسبة جنس مقدارها 102.6 ذكر لكل مائة أنثى.

فــي حين قدر عدد السكان المقدر في الربع الثاني من العام 2004 في الأراضي الفلسطينية 3.805 مليون نسمة، منهم 1.928 مليون ذكر و 1.877 مليون أنثى، بنسبة جنس مقدارها 102.7 ذكر لكل مائة أنثى. يتوزعون بواقع 2.408 ملــيون في الضفة الغربية، منهم 1.221 مليون ذكر و1.187 مليون أنثى، بنسبة جنس مقدارها 102.8 ذكر لكل مائة أنــثى. وحوالي 1.397 مليون في قطاع غزة منهم 707 ألف ذكر و690 ألف أنثى، بنسبة جنس مقدارها 102.5 ذكر لكل مائة أنثى.

يتوزع السكان الفلسطينيون حسب نوع التجمع في الربع الثالث 2004 في الحضر والريف ومخيمات اللاجئين، فقد شكل سكان الحضر ما نسبته 56.4% من إجمالي السكان، بينما بلغت النسبة في الريف ومخيمات اللاجئين 28.5%، 15.1% على التوالي.

2.2: كثافة سكانية مرتفعة في الأراضي الفلسطينية

الكــثافة الســكانية للأراضي الفلسطينية مرتفعة بشكل عام وفي قطاع غزة بشكل خاص، ويعود ذلك لسيطرة الاحتلال الإسرائيلي على نسبة كبيرة من الأراضي الفلسطينية، وستستمر الكثافة السكانية بالارتفاع مع استمرار سياسة مصادرة الأراضي لتوسيع وبناء المستوطنات الإسرائيلية ضمن الأراضي الفلسطينية المحتلة، بالإضافة إلى شق الطرق لاستخدام المســتوطنين الإســرائيليين وإغــلاق الأراضي وتحويلها إلى مناطق عسكرية، يتركز حوالي 1.4 مليون فلسطيني في مســاحة لا تــتجاوز (365 كــم^2) معظمهم من اللاجئين الفلسطينيين الذين هجروا من قراهم وبلداتهم التي احتلت عام 1948، ويــتوقع أن يــتزايد العدد بشكل كبير نتيجة للزيادة الطبيعية المرتفعة التي يتسم بها المجتمع الفلسطيني، وكذلك تــناقص المســاحات التــي تخضــع للسيطرة الفلسطينية نتيجة الإجراءات الإسرائيلية على أرض الواقع. بلغت الكثافة السكانية المقدرة في الربع الثالث من العام 2004 نحو 640 فرد/كم^2 في الأراضي الفلسطينية، بواقع 431 فرد/كم^2 في الضفة الغربية مقابل 3,879 فرد/كم^2 في قطاع غزة.

3.2: المجتمع الفلسطيني مجتمع فتي

يبين الهرم السكاني أن المجتمع الفلسطيني المقيم في الأراضي الفلسطينية مجتمع فتي، حيث تتسع قاعدة الهرم السكاني المتمــثلة بالأفــراد صــغار السن دون الخامسة عشرة من العمر والذين يشكلون نسبة مرتفعة مقارنة بالفئات العمرية الأخــرى. حيث أظهرت البيانات أن المجتمع الفلسطيني المقيم في قطاع غزة فتياً بشكل أكبر مما هو عليه في الضفة

الغربـــية، فقد قدرت نسبة الأطفال دون الخامسة مـــن العمر في الربع الثالث من العام 2004 في الأراضي الفلسطينية 17.5% مـــن مجمـــل السكان، تتوزع بواقع 16.6% و19.1% في الضفة الغربية وقطاع غزة على التوالي. وقدرت نســـبة الأفـــراد فـــي الفـــئة العمـــريـــة (0–14) سنة للربع نفسه بحوالي 45.8% من مجمل السكان فـــي الأراضي الفلســـطينية، بـــــواقع 44.0% في الضفة الغربية و48.8% في قطاع غزة. ويلاحظ انخفاض نسبة الأفراد الذين تبلغ أعمـــارهم 65 ســـنة فأكـــثر حيـــث قدرت هذه النسبة في الربع الثالث من العام 2004 بحوالي 3.1% في الأراضي الفلســـطينية بواقع 3.3% في الضفة الغربية و2.6% في قطاع غزة. ويلاحظ من خلال المقارنة مع تقديرات السكان للـــربع الثاني من العام 2004 بأنه لم يطرأ تغيير ملحوظ على هذه النسب حيث بلغت نسبة الأطفال دون الخامسة مـــن العمر 17.6% من مجمل السكان تتوزع بواقع 16.7% و19.1% في الضفة الغربية وقطاع غزة على التوالي. وقدرت نســـبة الأفـــراد فـــي الفـــئة العمـــريـــة (0–14) سنة للربع نفسه بحوالي 45.9% من مجمل السكان فـــي الأراضي الفلسطينية، بـــواقع 44.1% في الضفة الغربية و48.9% في قطاع غزة. وقدرت نسبة الأفراد الذين تبلغ أعمارهم 65 سنة فأكثر لنفس الفترة بحوالي 3.1% في الأراضي الفلسطينية بواقع 3.3% في الضفة الغربية و2.6% في قطاع غزة.

شكل 1.2: الهرم السكاني في الأراضي الفلسطينية تقديرات منتصف عام 2004

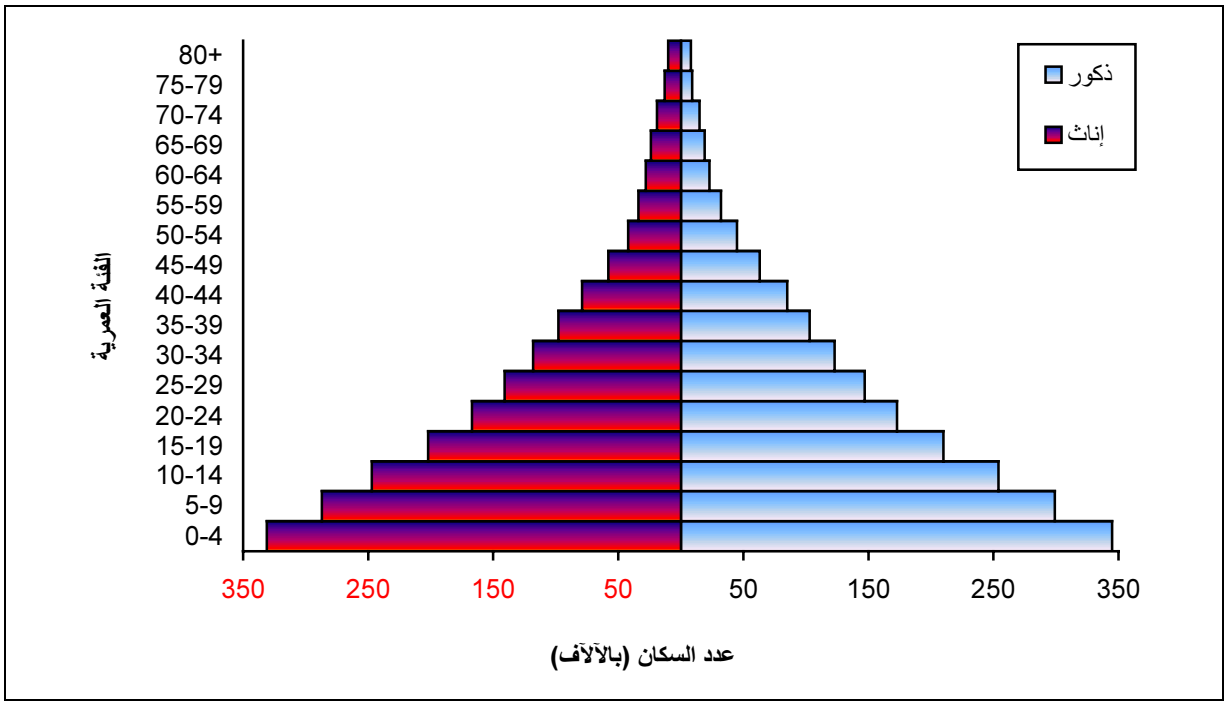

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2004. الإسقاطات السكانية – تقديرات منقحة (بيانات غير منشورة). رام الله – فلسطين.

ظروف ومستويات المعيشة في الأراضي الفلسطينية

1.3: دخل الأسرة

تعتمد الأسر الفلسطينية بشكل أساسي على الدخل الشهري[1] في توفير الظروف المعيشية المناسبة وسد حاجاتها الأساسية، إلا انه من الملاحظ أن الدخل الشهري الوسيط قد تراجع بمقدار كبير من خلال مقارنة الفترة التي سبقت انتفاضة الأقصى بقليل والربع الثالث من العام 2004. تشير البيانات إلى أن الدخل الوسيط قد انخفض بمقدار 33.3% في قطاع غزة و36.0% في الضفة الغربية، وأن 74.3% من الأسر في قطاع غزة تعتمد على هذا الدخل لتعزيز صمودها الاقتصادي مقارنة مع 78.7% من الأسر في الضفة الغربية. سيؤدي ذلك الانخفاض إلى زيادة تردي الوضع الاقتصادي وزيادة أعداد الفقراء وانخفاض مستويات المعيشة وفقدان الأمن الغذائي والاجتماعي بصورة كبيرة في المجتمع الفلسطيني. ويمكن أن يعزى تردي الأوضاع الاقتصادية بشكل رئيسي في الأراضي الفلسطينية إلى الإجراءات الإسرائيلية المفروضة على الشعب الفلسطيني، حيث فقد الكثير من العمال الفلسطينيين وظائفهم في قطاعات العمل الإسرائيلية أو تقلصت امتيازاتهم فيها، ومن جهة أخرى لم يستطع كل من القطاع الخاص الفلسطيني والقطاع العام سد الفجوة أو حتى المحافظة على تشغيل العمالة الرئيسية خصوصاً في القطاع الخاص.

جدول 1.3: دخل الأسرة الوسيط الشهري، الدورة العاشرة: تموز–أيلول، 2004

المنطقة	الدخل (الوسيط) الشهري		نسبة انخفاض الدخل	نسبة الأسر التي تعتمد على دخل الأسرة الشهري للصمود اقتصاديا
	قبيل الانتفاضة	الربع الثالث، 2004		
الأراضي الفلسطينية	**2,300**	**1,500**	**35.0**	**78.7**
الضفة الغربية	3,000	1,929	36.0	80.9
قطاع غزة	1,500	1,000	33.3	74.3

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2004. مسح اثر الإجراءات الإسرائيلية على الأوضاع الاقتصادية للأسر الفلسطينية–الدورة العاشرة: تموز–أيلول 2004. **رام الله–فلسطين.**

2.3: الفقر

تشير البيانات إلى أن نسبة الأسر الفقيرة (دون خط الفقر المكافئ) في الأراضي الفلسطينية ارتفعت في الربع الثالث 2004 مقارنة بالربع الثاني من نفس العام، الأمر الذي ينبئ بحالة خطيرة، فقد بلغت نسبة هذه الأسر 63.8% في الربع الثالث من العام 2004 مقارنة 58.1% في الربع الثاني من العام 2004، حيث زادت بمقدار 5.7% على مستوى الأراضي الفلسطينية مقارنة بالربع الثاني من العام 2004. كما تشير البيانات إلى أن عدد الفقراء ما زال كبيراً، حيث بلغ عدد الفقراء في الأراضي الفلسطينية في الربع الثالث من العام 2004 (2,723,000 فردا) مقارنة بـ (2,213,000 فردا) خلال الربع الثاني من العام 2004.

يمكن أن يعزى السبب في تفاقم الفقر في المجتمع الفلسطيني في هذه المرحلة إلى عدة أسباب منها ارتفاع معدلات البطالة وعدم قدرة الاقتصاد الفلسطيني على التكيف مع هذه المرحلة الصعبة الناجمة عن الإجراءات الإسرائيلية

[1] الدخل الشهري هو عبارة عن جميع المبالغ النقدية والعينية التي حصل عليها أفراد الأسرة من جميع مصادر الدخل خلال شهر.

المفروضة على نمط الحياة الفلسطينية منذ نهاية أيلول 2000، فالعدد الكبير من العمال الفلسطينيين الذين فقدوا أعمالهم في سوق العمل الإسرائيلية وتدمير البنية التحتية للاقتصاد الفلسطيني ساهمت بشكل كبير في تفاقم حالة الفقر، أضف إلى ذلك عدم قدرة سوق العمل الفلسطيني على استيعاب الأيدي العاملة الفلسطينية المتراكمة سواء في القطاع العام أو القطاع الخاص، فقد أصبحت قدرتهما على استيعاب فائض العمالة محدودة جداً.

جدول 2.3: توزيع الأسر وعدد أفرادها دون خط الفقر المكافئ حسب المنطقة، الربعين الثاني والثالث 2003 والربعين الثاني والثالث 2004

المنطقة	الربع الثاني 2003		الربع الثالث 2003		الربع الثاني 2004		الربع الثالث 2004		مقدار التغير في نسبة الأسر الفقيرة بين الربع الثاني والثالث 2004
	نسبة الأسر	عدد الأفراد	نسبة الأسر	عدد الأفراد	نسبة الأسر	عدد الأفراد	نسبة الأسر	عدد الأفراد	
الأراضي الفلسطينية	**63.3**	**2,483,000**	**62.3**	**2,456,000**	**58.1**	**2,213,000**	**63.8**	**2,723,000**	**5.7**
الضفة الغربية	53.7	1,380,600	51.8	1,324,000	51.8	1,268,000	53.5	1,416,000	1.7
قطاع غزة	83.6	1,102,400	83.4	1,132,000	70.6	945,000	82.7	1,307,000	12.1

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2004. مسح اثر الإجراءات الإسرائيلية على الأوضاع الاقتصادية للأسر الفلسطينية–الدورة العاشرة: تموز–أيلول 2004. **رام الله–فلسطين.**

3.3: مصادر الدخل

بينت النتائج أن 34.4% من الأسر في الأراضي الفلسطينية اعتمدت على الأجور والرواتب التي مصدرها العمل في القطاع الخاص كمصدر دخل رئيسي لها خلال الربع الثالث 2004، بينما أفاد 19.1% من الأسر أنها تعتمد على أجور ورواتب القطاع العام كمصدر دخل رئيسي لها مقارنة مع 12.2% تعتمد على مشاريع الأسرة.

أما على مستوى المنطقة، فقد اعتمد (39.4%) من الأسر في الضفة الغربية على الأجور والرواتب من القطاع الخاص، واعتمد (14.8%) من الأسر على الأجور والرواتب من الحكومة ، و(16.2%) على مشاريع الأسرة، و(10.2%) على أجور ورواتب من قطاعات العمل الإسرائيلية، أما في قطاع غزة فقد اعتمد (27.7%) من الأسر على الأجور والرواتب من الحكومة، و(24.4%) من الأسر اعتمدت على الأجور والرواتب من القطاع الخاص، و(9.3%) اعتمدت على مشاريع الأسرة، و(18.4%) اعتمدت على التحويلات من داخل الأراضي الفلسطينية كمصدر دخل رئيسي لها.

شكل 1.3: التوزيع النسبي للأسر في الأراضي الفلسطينية حسب مصدر الدخل، الربع الثالث 2004

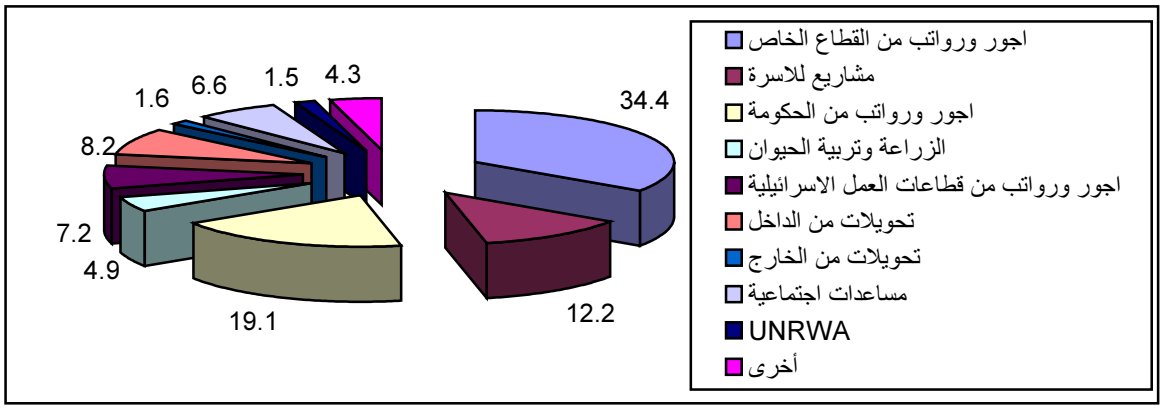

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2004. مسح اثر الإجراءات الإسرائيلية على الأوضاع الاقتصادية للأسر الفلسطينية–الدورة العاشرة: تموز– أيلول 2004. **رام الله–فلسطين.**

4.3: إنفاق الأسرة

بسبب الأوضاع الاقتصادية المتردية للأسر الفلسطينية نتيجة للإجراءات الإسرائيلية المتمثلة بالحصار والتجويع، اضطرت الأسر الفلسطينية إلى تخفيض نفقاتها بشكل عام، حيث تشير البيانات إلى أن 54.6% من الأسر على مستوى الأراضي الفلسطينية قد انخفض إنفاقها على المواد الاستهلاكية الأساسية خلال 12 شهر الماضية وذلك بالاستناد إلى بيانات الربع الثالث من العام 2004، مع ملاحظة تحسن طفيف مقارنة مع بيانات الربع الثاني من العام 2004 حيث كانت النسبة 58.2%، ويلاحظ انخفاض في نسبة الأسر التي انخفضت نفقاتها في قطاع غزة خلال الربع الثالث من العام 2004 (42.7%) مقارنة مع (55.4%) للربع الثاني من العام 2004.

جدول 3.3: الأسر التي انخفضت نفقاتها خلال 12 شهر الماضية ومؤشرات أخرى حسب المنطقة، الربع الثالث 2003، والربعين الثاني والثالث 2004

تخفيض النفقات	المنطقة								
	الأراضي الفلسطينية			الضفة الغربية			قطاع غزة		
	الربع الثالث 2003	الربع الثاني *2004	الربع الثالث *2004	الربع الثالث 2003	الربع الثاني *2004	الربع الثالث *2004	الربع الثالث 2003	الربع الثاني *2004	الربع الثالث *2004
الأسر التي انخفضت نفقاتها	62.3	58.2	54.6	69.9	59.5	60.7	47.1	55.4	42.7
تغيير نمط الاستهلاك/تخفيض النفقات على:									
نوعية الطعام	76.0	95.1	95.2	69.9	93.2	94.6	94.0	98.8	96.8
كمية الطعام	59.2	86.0	87.1	51.5	85.6	86.3	82.1	86.6	89.4
تخفيض النفقات على مواد أساسية أخرى:									
الغذاء	87.1	87.9	86.8	83.6	84.7	84.4	97.4	94.9	93.7
الصحة	43.2	58.9	65.4	39.5	48.5	60.8	54.3	81.1	78.3
التعليم	43.7	52.7	55.6	42.3	43.0	50.0	48.0	73.3	71.4

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2004. مسح اثر الإجراءات الإسرائيلية على الأوضاع الاقتصادية للأسر الفلسطينية–الدورة السادسة: تموز–أب 2003. **رام الله–فلسطين.**

***الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2004.** مسح اثر الإجراءات الإسرائيلية على الأوضاع الاقتصادية للأسر الفلسطينية–الدورة العاشرة: تموز–أيلول 2004. **رام الله–فلسطين.**

5.3: استراتيجيات الصمود الاقتصادي للأسر الفلسطينية

لم تجد الأسر الفلسطينية أمام كل تلك الإجراءات الإسرائيلية وتدهور الأوضاع الاقتصادية، إلا أن ترتب أولوياتها وتنظمها لتجد سبيلها للصمود والثبات أمام استمرار الإجراءات الإسرائيلية التي استهدفت أنماط وظروف حياة الإنسان الفلسطيني، وقد لجأت الأسر إلى عدة طرق بهدف التكيف والصمود، تشير البيانات إلى أن 78.7% من الأسر في الأراضي الفلسطينية قد لجأت إلى الاعتماد على دخل الأسرة الشهري للتمكن من الصمود خلال 12 الشهر السابقة، تتوزع بواقع 80.9% في الضفة الغربية و74.3% في قطاع غزة وذلك بالاستناد إلى بيانات الربع الثالث من العام 2004، أما نسبة الأسر التي اعتمدت على الاستدانة من أفراد آخرين فقد بلغت 54.2% من الأسر في الأراضي الفلسطينية خلال الربع الثالث من عام 2004. ويوضح الجدول التالي نسبة الأسر حسب الإجراءات التي اتخذتها للصمود اقتصادياً خلال 12 شهر الماضية.

جدول 4.3: نسبة الأسر حسب الإجراءات التي اتخذتها للصمود اقتصاديا خلال 12 شهر الماضية والمنطقة، الربع الثالث 2003، والربعين الثاني والثالث 2004

استراتيجيات الصمود الاقتصادي	المنطقة								
	الأراضي الفلسطينية			الضفة الغربية			قطاع غزة		
	الربع الثالث 2003	الربع الثاني 2004	الربع الثالث 2004*	الربع الثالث 2003	الربع الثاني 2004	الربع الثالث 2004*	الربع الثالث 2003	الربع الثاني 2004	الربع الثالث 2004*
الاعتماد على دخل الأسرة الشهري	76.8	78.0	78.7	74.1	82.3	80.9	82.2	69.4	74.3
تخفيض النفقات	69.4	58.7	55.2	74.4	59.5	60.9	59.4	57.1	43.8
تأجيل دفع الفواتير	61.2	69.4	61.2	68.6	70.8	61.3	46.3	66.7	61.0
الاستدانة من أفراد	37.4	53.9	54.2	41.3	50.1	49.3	29.5	61.5	64.0
الحصول على المساعدة من الأهل والأصدقاء	21.6	22.8	24.2	21.6	21.1	20.9	21.6	26.2	30.7
استخدام المدخرات	36.4	24.6	22.4	39.6	24.1	23.5	29.9	25.7	20.2

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2004. مسح اثر الإجراءات الإسرائيلية على الأوضاع الاقتصادية للأسر الفلسطينية–الدورة السادسة: تموز–أب 2003. **رام الله–فلسطين.**

***الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2004.** مسح اثر الإجراءات الإسرائيلية على الأوضاع الاقتصادية للأسر الفلسطينية–الدورة العاشرة: تموز–أيلول 2004. **رام الله–فلسطين.**

6.3: المساعدات الإنسانية

أشارت النتائج إلى أن 15.1% من الأسر أو أحد/بعض أفرادها (92,000 أسرة) في الأراضي الفلسطينية تلقوا مساعدات خلال الربع الثالث من العام 2004، وقد توزعت هذه النسبة بواقع 14.0% في الضفة الغربية، و17.2% في قطاع غزة. بينما أشارت النتائج إلى أن 73.7% من الأسر (452,000 أسرة) في الأراضي الفلسطينية أكدت حاجتها للمساعدة بغض النظر عن تلقيها المساعدة، (بواقع 73.0% في الضفة الغربية، و74.9% في قطاع غزة).

شكل 2.3: التوزيع النسبي للأسر حسب تلقي مساعدات والمنطقة، الربع الثالث 2004

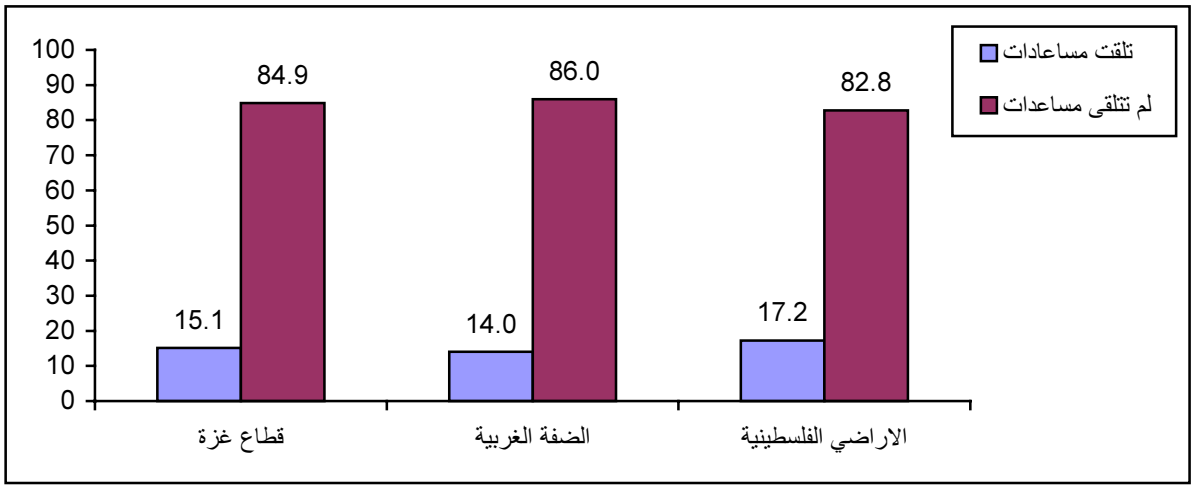

المصـــدر: الجهـــاز المركـــزي للإحصاء الفلسطيني، 2004. مسح اثر الإجراءات الإسرائيلية على الأوضاع الاقتصادية للأسر الفلسطينية–الدورة العاشرة: تموز –أيلول 2004. **رام الله–فلسطين.**

وعند سؤال الأسر، التي تلقت مساعدات خلال الربع الثالث 2004، عن قيم هذه المساعدات بالشيكل الإسرائيلي، أشارت النـــتائج إلـــى أن 10.7% مـــن هـــذه الأسر تلقت مساعدات إجمالية تقل عن 100 شيكل، و46.0% من الأسر تلقت مساعدات إجمالية تقل عن 200 شيكل، و60.0% من الأسر تلقت مساعدات إجمالية تقل عن 300 شيكل. بينما 40.0% تلقت مساعدات تزيد عن 300 شيكل.

وفـــيما يـــتعلق بمصادر هذه المساعدات، فقد احتلت وكالة الغوث المركز الأول من حيث عدد مرات تقديم المساعدات بواقـــع 28.9%، تليها المساعدات المقدمة من مؤسسات السلطة (بما فيها الشؤون الاجتماعية) بواقع 26.5%، ثم الأهل والأقـــارب والأصـــدقاء بواقع 17.7%، ثم نقابات العمال بواقع 12.2%، ثم المؤسسات الخيرية والدينية بما فيها لجان الـــزكاة بواقـــع 8.8%، والهيـــئات الدولية والمؤسسات التنموية 1.6%، والفصائل والأحزاب السياسية بواقع 2.4%، والبنوك المحلية، ولجان الإصلاح المحلية 1.9%. أما فيما يتعلق بنوع المساعدات المقدمة للأسر، فتشير النتائج إلى أن 40.3% منها كانت مواد غذائية وأن 32.2% منها كانت مبالغ نقدية.

تظهـــر البـــيانات أن المساعدات المقدمة تنحصر في الغذاء والمبالغ النقدية البسيطة، ولا تركز على الاستثمار في بناء المشـــاريع الإنتاجـــية بهدف خلق فرص العمل. فقد أشارت النتائج إلى أن 60.0% من مجمل المساعدات التي تلقتها الأسر على مستوى الأراضي الفلسطينية خلال الربع الثالث من العام 2004 تقل عن 300 شيكل، مقارنه 58.2% خلال الـــربع الثانـــي 2004. كما أن ما نسبته 40.3% من مجموع المساعدات التي تلقتها الأسر خلال الربع الثالث 2004 كانـــت مواد غذائية ، مقابل 52.8% خلال الربع الثاني 2004. وعند سؤال الأسر حول حاجات الأسر ذات الأولوية الأولـــى أجـــاب 36.7% مـــن الأســـر خلال الربع الثالث 2004 بأن الغذاء يعتبر لهم من الأولويات يليه المال بواقع 24.6% والتشغيل بواقع 20.3% من الأسر في الأراضي الفلسطينية.

واقع سوق العمل في الأراضي الفلسطينية

واجـــه ســـوق العمـــل الفلســـطيني بعد فترة وجيزة من بداية انتفاضة الأقصى في أواخر شهر أيلول من العام 2000، انتكاسات عديدة بعد أن كان قد شهد تحسنا ملحوظا قبل تلك الفترة وذلك بسبب التحسن العام في الاقتصاد الفلسطيني، إلا انـــه ونتـــيجة للحصار الإسرائيلي المشدد على الأراضي الفلسطينية من قبل قوات الاحتلال الإسرائيلي، فقد تأثر قطاع العمالـــة الداخلـــية جراء منع المواد الخام اللازمة للصناعة والبناء من الوصول إلى الضفة الغربية وقطاع غزة، الأمر الذي انعكس سلباً على النشاط الاقتصادي إذ تقلص عدد العاملين بنسب متفاوتة في جميع قطاعات الاقتصاد الفلسطيني، خاصـــة قطاعات البناء والسياحة والصناعة والزراعة والنقل والمواصلات، وقد أثر الإغلاق على مناحي الحياة وعلى العـــائدات التي تتلقاها السلطة الوطنية الفلسطينية من الجانب الإسرائيلي والتي تشكل الجزء الأكبر من مواردها المالية، ومن الجدير ذكره أن الفلسطينيين منذ الاحتلال الإسرائيلي للضفة الغربية وقطاع غزة عام 1967 قد اعتمدوا على سوق العمـــل الإســـرائيلي في استيعاب جزء كبير من فائض العمالة الفلسطينية التي لم يتمكن الاقتصاد الفلسطيني من توفير فرص عمل لها، وقد تزايدت درجة الاعتماد بصورة مطردة عبر السنين بسبب السياسات الإسرائيلية التي عملت جاهدة علـــى ضرب الاقتصاد الوطني الفلسطيني من خلال ربطه مباشرة بالاقتصاد الإسرائيلي حتى تتمكن من السيطرة على المجتمع الفلسطيني سياسياً واقتصادياً.

جدول 1.4: مؤشرات القوى العاملة الفلسطينية خلال الفترة 2000-2004، (العدد بالآلاف)

مؤشرات القوى العاملة	الفترة			مقدار التغير بين الربع الثالث 2000 و 2003	معدل التغير بين الربع الثالث 2000 و 2003	مقدار التغير بين الربع الثالث 2000 و 2004	معدل التغير بين الربع الثالث 2000 و 2004
	الربع الثالث 2000	الربع الثالث 2003	الربع الثالث 2004				
النشيطون اقتصاديا	735	817	845	82	11.2	110	15.0
العاملون	661	624	619	*37	*5.6	*42	*6.4
العاطلون عن العمل	74	193	226	119	160.8	152	205.4

*** التغيير بالسالب**

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2004. قاعدة بيانات مسح القوى العاملة (دورات مختارة2000-2004). **رام الله-فلسطين.**

لا يمكـــن وصف الانتكاسات التي أصابت سوق العمل الفلسطيني إلا بالخطيرة، سواء تلك المتعلقة به مباشرة من حيث عدم قدرته على استيعاب العمالة الفائضة والأجور المتدنية وذلك بسبب كون معظم المشغلين في سوق العمل الفلسطيني مـــن المشـــغلين الصـــغار أي طغيان طابع المنشآت الصغيرة التي تعتبر قدرتها التشغيلية محدودة جدا، أو تلك المتعلقة بعوامل خارجية والتي تتعلق بالإجراءات الإسرائيلية والتي تمثلت بإعاقة الحركة والوصول لاماكن العمل وطرد العمال وعـــدم إعطاء الكثيرين منهم التصاريح اللازمة، حيث أدى ذلك كله إلى تضرر الفرد الفلسطيني بشكل خاص والمجتمع الفلسطيني بشكل عام، الأمر الذي أدى وبسبب ارتفاع معدلات البطالة إلى تفاقم حدة الفقر في الأراضي الفلسطينية بشكل يـــنذر بالخطـــر، إذ لا يمكن الوقوف عند تلك الأمور بدون اتخاذ كافة السبل الكفيلة للسيطرة ولو بحد أدنى على تفاقم الأمـــور وانحدارهـــا نحو الأسوأ، حيث من الضروري هنا اتخاذ إجراءات بديلة أو إعادة هيكلة بعض الإجراءات على اكـــثر مـــن صعيد، فمن جهة يمكن اتخاذ إجراءات تخص إعداد برامج وتطوير أطر التدريب المهني والتعليم الجامعي

حســـب متطلـــبات ســـوق العمـــل الفلسطيني وكذلك الاهتمام بالتنمية المستدامة كأساس للتشغيل السليم من خلال إقامة الصندوق الوطني للتنمية والتشغيل.

1.4: القوة البشرية[1]

بلغـــت القـــوى البشـــرية (الأفراد 15 سنة فأكثر) 2,089 ألف فرد، 54.1% من مجموع السكان حيث توزعت بواقع 1,364 ألـــف فرد في الضفة الغربية (56.0%) من مجموع السكان في الضفة الغربية، و725 ألف فرد في قطاع غزة (51.2%) من مجموع السكان في قطاع غزة خلال الربع الثالث من العام 2004.

2.4: القوى العاملة (النشيطون اقتصاديا)[2]

أشـــارت النتائج إلى أن عدد أفراد القوى العاملة الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة قد ارتفع من 735 ألف فرد في الربع الثالث 2000 أي ما قبل الانتفاضة إلى 845 ألف فرد في الربع الثالث 2004.

أما على مستوى المنطقة فقد شهد عدد أفراد القوى العاملة الفلسطينية في الربع الثالث 2004 في الضفة الغربية ارتفاعا ملحوظا حيث ارتفع إلى 583 ألف في حين كانت 506 ألف فرد في الربع الثالث 2000، كذلك ارتفع عدد أفراد القوى العاملة الفلسطينية في قطاع غزة من 229 في الربع الثالث 2000 إلى 262 ألف فرد في الربع الثالث 2004.

أمـــا على مستوى الجنس فقد أشارت النتائج بأن نسبة مشاركة الذكور في القوى العاملة إلى مجموع الذكور ضمن سن العمل انخفضت في الربع الثالث 2004 إلى 67.4% مقابل 72.9% في الربع الثالث 2000. كذلك انخفضت مشاركة الإناث في القوى العاملة بشكل طفيف من 13.8% خلال الربع الثالث 2000 إلى 13.0% في الربع الثالث 2004.

وفـــي حـــال تم إضافة الأفراد خارج القوى العاملة بسبب اليأس من البحث عن عمل إلى المشاركين في القوى العاملة ترتفع نسبة المشاركة في القوى العاملة (التعريف الموسع) لتصل إلى 43.9% في الأراضي الفلسطينية، حيث ترتفع في الضفة الغربية إلى 46.6% وفي قطاع غزة لتصل إلى 39.0% في الربع الثالث 2004.

شكل 1.4: نسبة القوى العاملة المشاركة في الأراضي الفلسطينية حسب الجنس:الربع الثالث 2000، 2003، 2004

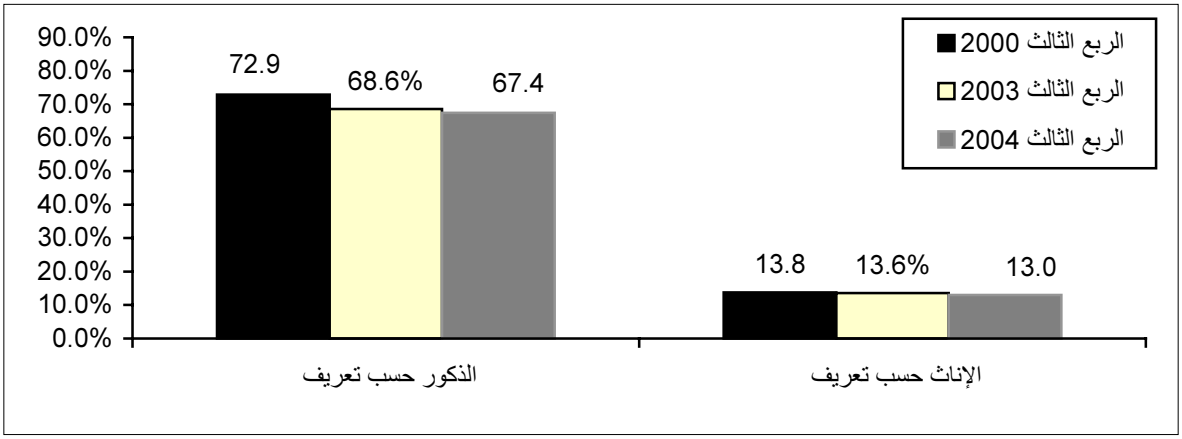

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2004. قاعدة بيانات مسح القوى العاملة (دورات مختارة 2000–2004). رام الله–فلسطين.

[1] القوى البشرية هي جميع الأفراد في محافظات الضفة الغربية ومحافظات غزة والذين أتموا 15 سنة فأكثر.

[2] النشيطون اقتصاديا تشمل هذه المجموعة جميع الأفراد الذين ينتمون لسن العمل وينطبق عليهم مفهوم العمالة أو البطالة.

3.4: البطالة[3]

استمر معدل البطالة بالارتفاع منذ العام 2000 مقارنة مع السنوات التي سبقتها ليصل إلى أعلاها 31.3% في العام 2002، في حين بلغ معدل البطالة في الأراضي الفلسطينية 26.8% في الربع الثالث 2004 مقابل 10.0% في الربع الثالث من العام 2000، يرتفع معدل البطالة في قطاع غزة عنه في الضفة الغربية خلال سنوات 1995-2003، وبلغ معدل البطالة في الضفة الغربية 7.5% في الربع الثالث 2000، ليصل إلى 22.3% في الربع الثالث 2004، وكذلك ارتفع بشكل كبير في قطاع غزة من 15.5% في الربع الثالث 2000 ليبلغ 36.8% في الربع الثالث 2004، كما يزيد معدل البطالة بين الإناث في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة مقارنة مع الذكور.

من جهة أخرى شهد عدد العاطلين عن العمل ارتفاعاً حاداً في الربع الثالث 2004 مقارنة مع الربع الثالث 2000، حيث ارتفع من 74 ألف عاطل عن العمل في الربع الثالث 2000 إلى 226 ألف عاطل عن العمل في الربع الثالث 2004 بمعدل ارتفاع 205.4%.

أما توزيع العاطلين عن العمل على مستوى المنطقة، فقد شهد ارتفاعا حادا في الضفة الغربية في الربع الثالث 2004 فقد ارتفع من 38 ألف في الربع الثالث من العام 2000 إلى 130 ألف عاطل عن العمل في الربع الثالث 2004، وقد ارتفع في قطاع غزة بشكل كبير من 36 ألف عاطل عن العمل في الربع الثالث 2000 إلى 96 ألف في الربع الثالث 2004.

من جهة أخرى تفاوتت معدلات البطالة في المحافظات الفلسطينية في الربع الثالث 2004 من محافظة إلى أخرى، فعلى صعيد محافظات الضفة الغربية بلغ أدنى معدل للبطالة في محافظات بيت لحم وأريحا (16.6%)، ويليها رام الله والبيرة (17.5%) ونابلس وسلفيت (18.5%)، في حين سجلت محافظة جنين ومنطقة طوباس أعلى معدلات بطالة (26.7%). وعلى مستوى محافظات غزة فقد كان أدنى معدل للبطالة في محافظة غزة (33.7%)، ويليها رفح (34.9%)، في حين كان أعلى معدل للبطالة في محافظة دير البلح (40.2%).

تشير البيانات إلى ارتفاع عدد العاطلين عن العمل الذكور من 59 ألف فرد في الربع الثالث 2000 إلى 195 ألف فرد في الربع الثالث 2004 بمعدل ارتفاع 230.5% كما وارتفع عدد العاطلين عن العمل الإناث من 15 ألف فرد إلى 31 ألف فرد في الربع الثالث 2004 بمعدل ارتفاع 106.7%.

4.4 العاملون (العمالة التامة والعمالة المحدودة):

أشارت النتائج إلى انخفاض نسبة العاملين في الأراضي الفلسطينية في الربع الثالث 2004 مقارنة مع الربع الثالث 2000، فقد انخفضت النسبة من 90.0% إلى 73.2% بمعدل انخفاض 18.7%.

أما على مستوى المنطقة فلقد شهدت نسبة العاملين في الضفة الغربية انخفاضا حادا حيث انخفضت النسبة من 92.5% في الربع الثالث 2000 إلى 77.0% في الربع الثالث 2004 بمعدل انخفاض مقداره 16.8%، كذلك انخفضت نسبة العاملين في قطاع غزة من 84.5% في الربع الثالث 2000 إلى 63.2% في الربع الثالث 2004 بمعدل انخفاض مقداره 25.2%.

---

[3] البطالة تشمل هذه الفئة جميع الأفراد الذين ينتمون لسن العمل ولم يعملوا أبداً خلال فترة الإسناد في أي نوع من الأعمال، وكانوا خلال هذه الفترة مستعدين للعمل وقاموا بالبحث عنه بإحدى الطرق مثل مطالعة الصحف، التسجيل في مكاتب الاستخدام، سؤال الأصدقاء والأقارب أو غير ذلك من الطرق.

شكل 2.4: توزيع القوى العاملة في الضفة الغربية حسب العلاقة بقوة العمل، الربع الثالث 2004

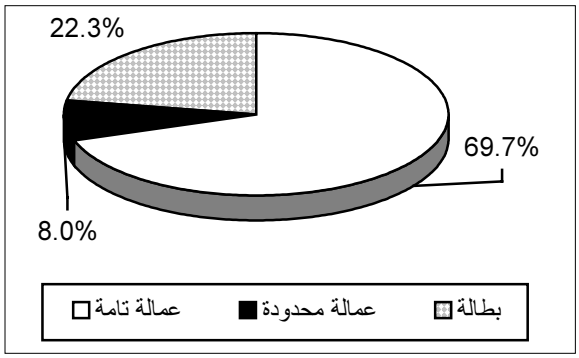

شكل 3.4: توزيع القوى العاملة في قطاع غزة حسب العلاقة بقوة العمل، الربع الثالث 2004

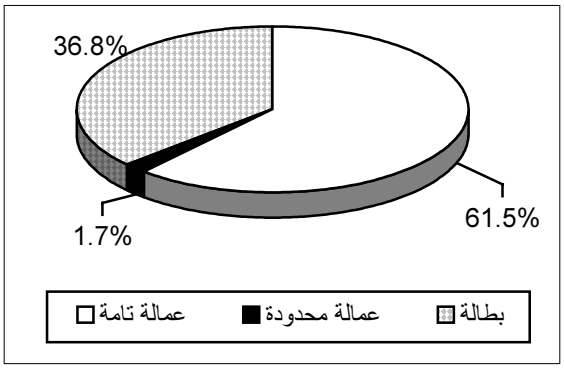

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2004. المؤتمر الصحفي لمسح القوى العاملة: الربع الثالث 2004. **رام الله–فلسطين.**

أما فيما يخص العاملين في القطاع العام فق بلغت نسبة العاملين المستخدمين بأجر في القطاع العام نحو 27.7% في الربع الثالث 2000 مقابل 41.2% في الربع الثالث 2004.

تشير النتائج إلى انخفاض نسبة العاملين في إسرائيل والمستوطنات في الربع الثالث 2004 حيث انخفضت من 22.1% في الربع الثالث 2000 إلى 9.3% في الربع الثالث 2004 (من 146 ألف عامل في الربع الثالث 2000 إلى 58 ألف عامل في الربع الثالث 2004 أي بمعدل انخفاض 60.3%)، وهو ما لا يتفق مع الاتجاه العام المتمثل في تزايد نسبة العاملين في إسرائيل والمستوطنات خلال سنوات 1995–2000 والتي بلغت 16.2%، 14.1%، 17.1%، 21.7%، 23.0%، 19.6%، على التوالي.

يعتبر قطاع البناء والتشييد القطاع الأكثر تشغيلاً في إسرائيل والمستوطنات، حيث تشير النتائج إلى انخفاض كبير في عدد العاملين في قطاع البناء والتشييد في الربع الثالث 2004، إذ انخفض عدد العاملين من 81 ألف في الربع الثالث 2000 إلى 24 ألف عامل في الربع الثالث 2004 بمعدل انخفاض 70.4%، كما حدث انخفاض في عدد العاملين في قطاع الخدمات والفروع الأخرى من 9 آلاف عامل في الربع الثالث 2000 إلى 6 آلاف عامل في الربع الثالث 2004.

ومن الجدير بالذكر أنه لوحظ انخفاض كبير في عدد العاملين في إسرائيل والمستوطنات في قطاع الزراعة والحراجة والصيد بمقدار9 آلاف عامل وانخفاض آخر في قطاع التجارة والمطاعم والفنادق بمقدار 6 الآف عامل وذلك ما بين الربع الثالث 2000 والربع الثالث 2004.

5.4: الإعالة الاقتصادية[4]

تشير النتائج في الربع الثالث 2004 إلى ارتفاع معدل الإعالة الاقتصادية في الأراضي الفلسطينية والتي بلغت 6.2 (أي أن كل فرد عامل يقوم بإعالة 6.2 شخص)، مقابل 4.8 في الربع الثالث 2000، حيث ارتفعت من 4.3 إلى 5.4 في الضفة الغربية، وكذلك ارتفعت في قطاع غزة من 5.9 إلى 8.5.

[4] نسبة الإعالة الاقتصادية احتسبت بتقسيم عدد السكان بمن فيهم العاملين على عدد العاملين

6.4 الحالة العملية:

انخفضـــت نسبة العاملين المستخدمين بأجر من 67.6% في الربع الثالث 2000 إلى 58.9% في الربع الثالث 2004، ونلاحظ أن هذه النسبة انعكست على الأفراد الذين بدءوا يتجهون للعمل لحسابهم الخاص مما أدى إلى ارتفاع نسبتهم من 18.1% في الربع الثالث 2000 إلى 25.9% في الربع الثالث 2004.

7.4 النشاط الاقتصادي والمهنة:

انخفضـــت نســـبة العامليـــن فـــي قطاع البناء والتشييد في الأراضي الفلسطينية بشكل كبير حيث انخفضت النسبة من 21.7% في الربع الثالث 2000 إلى 12.3% في الربع الثالث 2004، وقد شهد الربع الثالث 2004 انخفاضا كبيرا في الضفة الغربية مقارنة مع الربع الثالث 2000، حيث انخفضت النسبة من 24.2% إلى 14.3% في الربع الثالث 2004، كذلك انخفضت في قطاع غزة من 15.9.% في الربع الثالث 2000 إلى 7.0% في الربع الثالث 2004.

يلاحـــظ من توزيع العاملين في الأراضي الفلسطينية حسب المهنة في الربع الثالث 2004 أن أعلى نسبة كانت للأفراد الذين يعملون كفنيين مهنيين بنسبة 23.2% ويليها العاملون في الخدمات بنسبة 18.8% ويليها الذين يعملون في الحرف وما إليها من المهن 17.5%، ثم العاملين في المهن الأولية 15.4% والعاملون في الزراعة وصيد الأسماك 12.7%، ثم فئة مشغلو الآلات ومجمعوها بنسبة 8.5%، وأدناها كانت للذين يعملون مشرعين وموظفي إدارة عليا بنسبة 3.9%.

8.4 الأجور وساعات العمل:

سجل معدل ساعات العمل الأسبوعية في جميع المناطق (الضفة الغربية وقطاع غزة وإسرائيل والمستوطنات) انخفاضاً ملحوظـــا بنســـبة 4.4% بين الربع الثالث 2000 والربع الثالث 2004 (بمعدل 45.0 ساعة اسبوعيا في الربع الثالث 2000 مقـــابل 43.0 ساعة اسبوعيا في الربع الثالث 2004)، حيث كان هناك انخفاض للعاملين في الضفة الغربية من 46.2 ساعة اسبوعيا في الربع الثالث 2000 الى 42.6 ساعة اسبوعيا في الربع الثالث 2004. بينما كان هناك ارتفاع للعامليـــن فـــي قطاع غزة من 42.8 ساعة اسبوعيا في الربع الثالث 2000 الى 43.6 ساعة اسبوعيا في الربع الثالث 2004، كذلـــك ارتفـــاع آخر للعاملين في اسرائيل والمستوطنات من 45.0 ساعة اسبوعيا في الربع الثالث 2000 الى 46.7 ساعة اسبوعيا في الربع الثالث 2004.

مـــن جهة أخرى فلقد طرأ انخفاض في الأجر الوسيط اليومي في جميع المناطق للربع الثالث 2004 مقارنة مع الربع الثالـــث 2000 حيـــث بلغ الأجر الوسيط اليومي 70.0 شيكل يوميا في الربع الثالث 2000 وانخفض إلى 61.5 شيكل يومـــياً في الربع الثالث 2004 إلا أنه طرأ ارتفاع كبير على الأجر الوسيط اليومي للعاملين في إسرائيل والمستوطنات حيث ارتفع من 100.0 شيكل يوميا في الربع الثالث 2000 إلى 130.0 في الربع الثالث 2004 أي بمعدل ارتفاع قدره 30.0%.

شكل 4.4: معدل ساعات العمل الأسبوعية والأجر الوسيط اليومي بالشيكل للمستخدمين بأجر حسب مكان العمل،الربع الثالث 2004

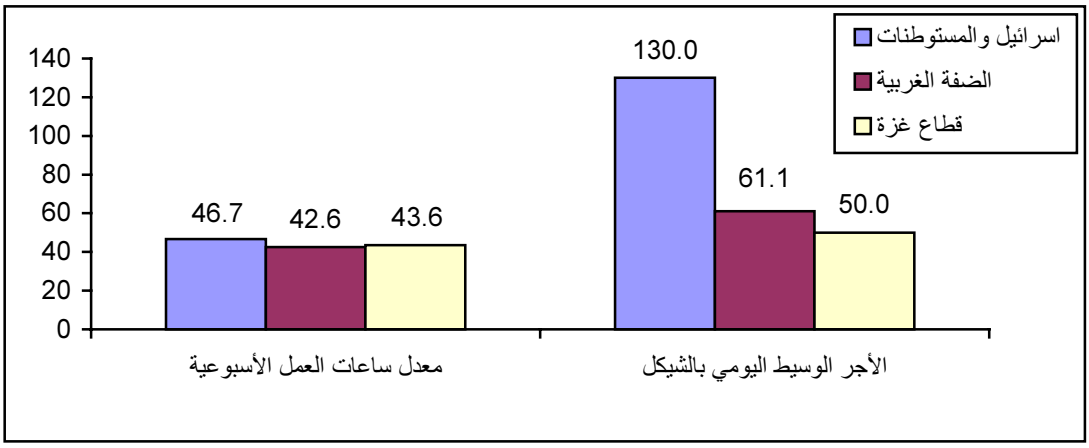

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2004. المؤتمر الصحفي لمسح القوى العاملة: الربع الثالث 2004. **رام الله–فلسطين.**

من جهة أخرى بلغ معدل الأجر اليومي بالشيكل في الربع الثالث 2004 للعاملين من الذكور في الضفة الغربية 73.4 مقـــابل 66.8 للإنـــاث، في حين كان المعدل للعاملين من الذكور في قطاع غزة 58.0 مقابل 59.0 للإناث، كما وبلغ معدل الأجر للعاملين من الذكور في اسرائيل والمستوطنات 125.4 مقابل 122.7 للإناث.

9.4 الأفراد خارج القوى العاملة:

بلغـــت نســـبة الأفراد خارج القوى العاملة في الأراضي الفلسطينية 56.5% في الربع الثالث 2000 في حين ارتفعت النسبة إلى 59.5% في الربع الثالث 2004، وتشير النتائج إلى أن نسبة الأفراد الذين لا يعملون بسبب الدراسة ازدادت فـــي الأراضي الفلسطينية من 26.1% في الربع الثالث 2000 إلى 32.6% في الربع الثالث 2004، في حين انخفضت نســـبة الأفراد الذين لا يعملون ولا يبحثون عن عمل بسبب اليأس من الحصول عليه من 9.8% في الربع الثالث 2000 إلى 5.9% في الربع الثالث 2004 أي بمعدل انخفاض 39.8% بين الربعين.

شكل 5.4: التوزيع النسبي للأفراد خارج القوى العاملة في الأراضي الفلسطينية حسب السبب، الربع الثالث 2004

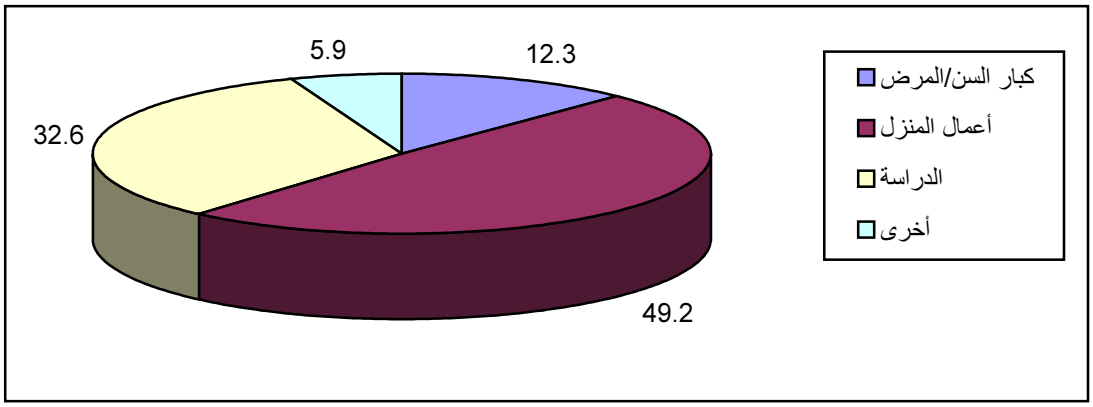

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2004. المؤتمر الصحفي لمسح القوى العاملة: الربع الثالث 2004. **رام الله–فلسطين.**

قطاع التعليم في الأراضي الفلسطينية

1.5: اثر الإجراءات الإسرائيلية على قطاع التعليم في الأراضي الفلسطينية

لقد تعرض قطاع التعليم الفلسطيني كغيره من القطاعات الأخرى للعدوان الإسرائيلي بكل أساليبه وقد طال ذلك العدوان الجوانب المختلفة للعملية التعليمية، إذ تعرضت المؤسسات التعليمية المختلفة للتدمير والإغلاق وفي أحيانا كثيرة تعرضت العملية التعليمية برمتها للشلل جراء ذلك العدوان، فمنذ بداية انتفاضة الأقصى وحتى تاريخ 2004/9/25 تعرضت 1,125 مدرسة للإغلاق وتشويش الدراسة فيها من قبل قوات الاحتلال الإسرائيلي و295 مدرسة تعرضت للتدمير نتيجة القصف بالصواريخ والدبابات. أما على صعيد الخسائر البشرية والتي طالت طلبة المدارس والجامعات والمعلمين والموظفين وبقية الموظفين جراء ذلك العدوان والتي تمثلت بالإصابات وصعوبة التنقل والحركة والاستشهاد، فقد بلغ عدد شهداء قطاع التعليم 749 شهيدا منهم 516 شهيداً من طلبة المدارس و198 شهيدا من طلبة الجامعات و28 شهيداً من المعلمين، في حين بلغ عدد الجرحى ما يقارب 4,721 جريحا، منهم 3,409 جريحا من طلبة المدارس، وقد تم اعتقال 1,554 طالبا، منهم 638 من طلبة المدارس و720 معتقلاً من طلبة الجامعات. ومن الجدير ذكره هنا أن أثر الإجراءات الإسرائيلية تلك لم تقتصر عند حد الإصابات والاستشهاد والإغلاق والتدمير، فقد كان لها آثار أخرى أسوء، فالطلبة الذين أصيبوا بإصابات بالغة أو الذين خلفت تلك الإصابات لديهم إعاقات دائمة، كل ذلك أدى إلى تعطلهم بشكل مؤقت أو دائم عن الاستمرار في التعليم وبالتالي تأثر جانب مهم في حياتهم وهو القدرة على إكمال تعليمهم بالإضافة إلى تأثرهم نفسيا واجتماعيا وانعكاس ذلك على أسرهم.

جدول 1.5: الخسائر البشرية في قطاع التعليم في الأراضي الفلسطينية للفترة ما بين 2000/9/28-2004/9/25

الحالة	معلمون	طلبة مدارس	طلبة جامعات	موظفون	المجموع
شهداء	28	516	198	7	**749**
معتقلون	167	638	720	29	**1,554**
جرحى	54	3,409	1,245	13	**4,721**

المصدر: وزارة التربية والتعليم العالي، 2004. الانتهاكات الإسرائيلية للتعليم الفلسطيني منذ بداية انتفاضة الاقصى 2000/9/28 وحتى 2004/9/25. رام الله – فلسطين.

2.5: اثر جدار الضم والتوسع على قطاع التعليم في المناطق التي تأثرت بالجدار:

بينت نتائج المسح الأسرى في التجمعات التي تأثر الوضع الاجتماعي والاقتصادي فيها نتيجة بناء الجدار، أن 90.0% من الأسر الفلسطينية المقيمة غرب الجدار قد شكل الوقت اللازم للتنقل وعبور الحواجز لإفرادها عائقاً في الحركة مقابل 64.3% للأسر المقيمة شرق الجدار، كما شكلت مواعيد التنقل والعبور عائقاً في الحركة والتنقل لـ 73.5% من الأسر الفلسطينية المقيمة غرب الجدار مقابل 53.1% للأسر المقيمة شرق الجدار، إضافة إلى ذلك شكلت شروط العبور (من تصاريح خاصة وهويات تجمعات محددة) عائقاً آخر أمام الحركة والتنقل لـ 67.2% من الأسر الفلسطينية المقيمة غرب الجدار مقابل 54.4% للأسر المقيمة شرق الجدار. وبالإضافة إلى تلك الصعوبات والآثار فقد شكل الوضع الاقتصادي المتردي للأسر عائقاً آخر أمام استمرار العملية التعليمية لأبنائها، فقد أفادت 31.7% من الأسر الفلسطينية

التـــي تقـــيم غرب الجدار أن الوضع الاقتصادي للأسرة كان سبباً في ترك أبنائهم للتعليم أو عدم التحاقهم بالتعليم مقابل 25.2% للأسر التي تقيم شرق الجدار [1].

جدول 2.5: نسبة الأسر التي تواجه عوائق في الحركة والتنقل لأفرادها/بعض أفرادها حسب العوائق والموقع من جدار الضم والتوسع، تموز 2004

العوائق	الموقع من جدار الضم والتوسع		المجموع
	غرب جدار الضم والتوسع	شرق جدار الضم والتوسع	
الوقت اللازم للتنقل وعبور الحواجز	90.0	64.3	**67.1**
مواعيد التنقل والعبور	73.5	53.1	**55.2**
شروط العبور (تصاريح خاصة، هوية تجمعات محددة)	67.2	54.4	**55.8**
أخرى	6.6	11.8	**11.2**

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2004. مسح اثر جدار الضم والتوسع على الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للأسر في التجمعات التي يمر الجدار من أراضيها (تموز 2004). رام الله–فلسطين.

وكنتـــيجة لـــتلك الصعوبات في التنقل والحركة وحفاظاً على استمرار العملية التعليمية وعدم انقطاع الطلبة عن مقاعد الدراســـة، فقـــد اتخـــذت الأسر الفلسطينية إجراءات عديدة لتمكنها من التأقلم والتغلب على تلك الصعوبات، ومن هذه الإجراءات اتخاذ طرق بديله للوصول إلى المدارس بواقع 48.1% والجامعات بواقع 81.5%، بالإضافة إلى تعطيل أيام عـــن المدرســـة بســـبب إغلاق المنطقة بواقع 77.6% وعن الجامعات بواقع 81.0% من الأسر في التجمعات المتأثرة بالجدار، كذلك لجأ 40.2% من الأسر التي لديها أفراد ملتحقين بالتعليم العالي إلى استخدام تصاريح أو بطاقة خاصة أو تنسيق خاص، بينما بلغت هذه النسبة 11.0% للأسر التي لديها أفراد ملتحقين بالتعليم المدرسي، كما اضطر بعض طلبة المـــدارس إلـــى تغيـــير مكـــان أقامـــتهم (4.5% من طلبة المدارس و34.6% من طلبة الجامعات) أو تغيير المدرسة (16.5%) أو تغيير الجامعة (10.3%).

جدول 3.5: نسبة الأسر الفلسطينية حسب طريقة التغلب / التأقلم مع الصعوبات في مجال التعليم المدرسي (الأساسي، الثانوي) والتعليم العالي والموقع في التجمعات المتأثرة بالجدار، تموز 2004

طريقة التأقلم	المجموع	
	التعليم الأساسي/الثانوي	التعليم العالي
الوصول من خلال طرق بديلة	48.1	81.5
تغيير المدرسة	16.5	10.3
تغيير مكان الإقامة	4.5	34.6
تعطيل أيام عن المدرسة بسبب إغلاق المنطقة	77.6	81.0
استخدام تصاريح أو بطاقة خاصة أو تنسيق خاص	11.0	40.2
الإلتحاق بالفرع المتوفر في التجمع الذي يسكنه الفرد أو يمكن الوصول إليه	3.4	-
أخرى	4.5	2.3

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2004. مسح اثر جدار الضم والتوسع على الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للأسر في التجمعات التي يمر الجدار من أراضيها (تموز 2004). رام الله–فلسطين.

[1] **الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2004**. مسح اثر جدار الضم والتوسع على الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للأسر في التجمعات التي يمر الجدار من أراضيها (تموز 2004). **رام الله–فلسطين.**

فـــيما يـــتعلق بكيفـــية تغطية الأسر لتكاليف أبنائها الملتحقين في التعليم المدرسي لجأ 66.7% من الأسر الفلسطينية في الـــتجمعات المـــتأثرة بـــالجدار إلـــى الاستدانة، ولجأ 35.2% إلى استخدام المدخرات من اجل تمكن أبنائها الملتحقين بـــالمدارس مـــن الوصـــول لمدارسهم وإكمال تحصيلهم العلمي. أما بالنسبة للتعليم العالي فقد لجأ 67.4% من الأسر الفلسطينية في التجمعات المتأثرة بالجدار إلى الاستدانة، ولجأ 45.9% منهم إلى استخدام المدخرات.

جدول 4.5: نسبة الأسر الفلسطينية حسب طريقة تغطية تكاليف أبنائها الملتحقون في مجال التعليم المدرسي (الأساسي، الثانوي) والتعليم العالي في التجمعات المتأثرة بالجدار، تموز 2004

طريقة تغطية التكاليف	المجموع	
	التعليم الأساسي/الثانوي	التعليم العالي
الإستدانه	66.7	67.4
الحصول على مساعدات	18.5	21.3
استخدام المدخرات	35.2	45.9
اللجوء إلى العمل	32.9	32.7
أخرى	10.1	11.0

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2004. مسح اثر جدار الضم والتوسع على الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للأسر في التجمعات التي يمر الجدار من أراضيها (تموز 2004). رام الله–فلسطين.

قطاع الصحة في الأراضي الفلسطينية

1.6: الوصول للخدمات الصحية

بينـــت نـــتائج مسح اثر الإجراءات الإسرائيلية على الأوضاع الاقتصادية للأسر الفلسطينية والتي تمثل الربع الثالث من العام 2004، أن 36.1% من الأسر في الأراضي الفلسطينية شكل لها الحصار الإسرائيلي عائقاً للحصول على الخدمات الصـــحية مـــنها 43.2% فـــي الضفة الغربية و21.8% في قطاع غزة، وأفادت 39.4% من الأسر أن ارتفاع تكاليف العلاج شكل لها عائقا في الحصول على الخدمات الصحية.

كمـــا أفادت 25.9% من الأسر الفلسطينية أن عدم تمكن الكادر الطبي من الوصول للمركز الصحي بسبب الإجراءات الإســـرائيلية قـــد شكل لها عائقا للحصول على الخدمات الطبية، وبسبب كثرة الحواجز وصعوبة التنقل والإغلاق، فقد أصـــبحت مراكـــز الخدمات الطبية والتي تقدم تلك الخدمات الأساسية للمواطنين بعيدة المنال، حيث أفادت 26.3% من الأسر الفلسطينية أن بعد المركز الصحي شكل لها عائقا للحصول على الخدمات الصحية. كما أفاد 39.8% من الأسر أن الحواجـــز العسكرية شكلت لها عائقاً للحصول على الخدمات الصحية، في حين أفادت 13.3% من الأسر في الضفة الغربية إن جدار الضم والتوسع شكل لها عائقاً للحصول على الخدمات الصحية.

شكل 1.6: نسبة الأسر في الأراضي الفلسطينية حسب العوائق التي واجهتها في الحصول على الخدمات الصحية، نيسان-حزيران 2004 و تموز-أيلول-2004

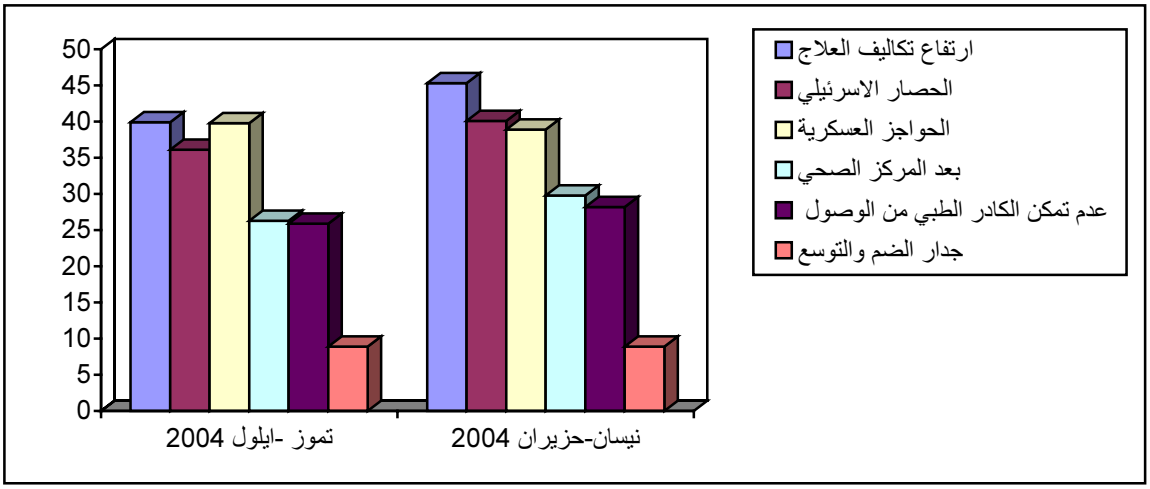

الجهـــاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2004. مسح اثر الإجراءات الإسرائيلية على الأوضاع الاقتصادية للأسر الفلسطينية-الدورة العشرة: تموز-ايلول 2004. **رام الله-فلسطين.**

2.6: الشهداء والجرحى

الشهداء

فقدت الأسر الفلسطينية حوالي 3,438 شهيداً من أفرادها منذ بداية انتفاضة الأقصى في أيلول 2000 وحتى نهاية أيلول 2004، منهم 1,712 شهيداً في الضفة الغربية 1,726 شهيداً في قطاع غزة. وتشير النتائج إلى أن الأطفال دون سن الثامنة عشرة يشكلون ما نسبته 19.9% من أجمالي عدد الشهداء، كما وتشير النتائج إلى أن الشباب الذين استشهدوا في الفئة العمرية (18-39 سنة) كانت مرتفعة جدا وبشكل كبير إذ بلغت حوالي 68.6% من أجمالي عدد الشهداء. كما بلغت نسبة الذين استشهدوا وتزيد أعمارهم عن 40 سنة 11.5%. وبذلك لم تفرق قوات الاحتلال الإسرائيلي في بطشها بين الأطفال والشيوخ وبين النساء والرجال.

جدول 1.6: عدد شهداء انتفاضة الأقصى في الأراضي الفلسطينية حسب العمر والمنطقة للفترة من 29 أيلول 2000-30 أيلول 2004

المنطقة	العمر					المجموع
	0-17	18-29	30-39	40-49	50+	
الأراضي الفلسطينية	683	1,860	500	179	216	**3,438**
الضفة الغربية	306	888	289	96	133	**1,712**
قطاع غزة	377	972	211	83	83	**1,726**

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2004. قاعدة بيانات شهداء انتفاضة الأقصى.

الجرحى

بلغ عدد جرحى انتفاضة الأقصى في الأراضي الفلسطينية في الفترة الواقعة ما بين أيلول 2000 ونهاية أيلول 2004 حوالي 27,811 جريحاً، منهم 10,603 جريحاً في العام الأول للانتفاضة. وتشير النتائج إلى وجود أنواع مختلفة من الإصابات، حيث شكلت الإصابات بالرصاص الحي والرصاص المعدني ما نسبته 48.8% من إجمالي الإصابات، في حين شكلت الإصابات بقنابل الغاز حوالي 23.0%.

جدول 2.6: عدد جرحى انتفاضة الأقصى في الأراضي الفلسطينية حسب نوع الإصابة والسنة للفترة من 29 أيلول 2000-30 أيلول 2004

السنة	نوع الإصابة				المجموع
	رصاص حي	رصاص معدني	قنبلة غاز	أخرى أو غير معروف	
2000	2,228	4,249	3,363	763	**10,603**
2001	1,441	1,233	1,489	2,232	**6,395**
2002	1,386	243	536	2,206	**4,371**
2003	1,011	327	215	1,441	**2,994**
كانون ثاني – 30 أيلول 2004	1,059	387	784	1,218	**3,448**
المجموع	**7,125**	**6,439**	**6,387**	**7,860**	**27,811**

المصدر: جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني، 2004.

جدار الضم والتوسع وآثاره على التجمعات والأسر الفلسطينية

1.7: تهجير السكان

بلغت نسبة الأفراد الذين يقيمون غرب جدار الضم والتوسع في شمال الضفة الغربية الذين غيروا مكان الإقامة 2.8%، مقابل 16.7% للذين يقيمون شرق الجدار، فيما بلغت النسبة في وسط الضفة الغربية 39.6% للذين يقيمون غرب الجدار و18.0% للذين يقيمون شرق الجدار، أما في جنوب الضفة الغربية، فقد بلغت نسبة الذين غيروا مكان الإقامة 15.8% للذين يقيمون غرب الجدار و13.1% للذين يقيمون شرق الجدار.

كما أن نسبة الأفراد 16 سنة فأكثر الذين يقيمون غرب جدار الضم والتوسع في شمال الضفة الغربية الذين يفكرون في تغيير مكان الإقامة بلغت 2.1%، مقابل 2.2% فرد للذين يقيمون شرق الجدار، فيما بلغت النسبة في وسط الضفة الغربية 22.7% للذين يقيمون غرب الجدار و4.4% للذين يقيمون شرق الجدار، أما في جنوب الضفة الغربية فقد بلغت نسبة الذين يفكرون في تغيير مكان الإقامة 2.3% للذين يقيمون شرق الجدار.

وقــد أفادت 4.8% من الأسر التي غيرت أماكن سكناها أن جدار الضم والتوسع والإجراءات الإسرائيلية الأخرى كانت الســبب فــي تــرك تلك الأسر لاماكن سكنها والهجرة لاماكن أخرى، فيما أفادت 7.0% أن العمل كان السبب في انهم هاجروا لاماكن أخرى للإقامة فيها، ومن المتوقع أن تزداد وتيرة الهجرة للسكان مع التقدم في بناء جدار الضم والتوسع واســتكمال مراحله المختلفة، حيث أفادت 31.0% من الأسر التي تنوي تغيير مكان إقامتها أنها ستقوم بذلك نتيجة بناء الجدار و11.3% بسبب العمل.

جدول 1.7: نسبة الأفراد الفلسطينيين الذين غيروا/الذين يفكرون في تغيير مكان إقامتهم حسب المنطقة والموقع من جدار الضم والتوسع، تموز 2004

المنطقة	الموقع من جدار الضم والتوسع				المجموع	
	غرب جدار الضم والتوسع		شرق جدار الضم والتوسع			
	غيروا	يفكرون في التغيير	غيروا	يفكرون في التغيير	غيروا	يفكرون في التغيير
شمال الضفة الغربية	2.8	2.1	16.7	2.2	**16.3**	**2.2**
وسط الضفة الغربية	39.6	22.7	18.0	4.4	**23.4**	**9.4**
جنوب الضفة الغربية	15.8	-	13.1	2.3	**13.3**	**2.3**

المصــدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2004. مسح اثر جدار الضم والتوسع على الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للأسر في التجمعات التي يمر الجدار من أراضيها: تموز 2004. **رام الله–فلسطين.**

2.7: انفصال الأسر عن بعضها وعن الأقارب نتيجة بناء الجدار:

30.6% من الأسر الفلسطينية أو أحد أفرادها في التجمعات التي تأثرت بالجدار انفصلت عن الأقارب (45.3% غرب الجــدار و28.8% شرق الجدار). كما بينت النتائج أن 2.6% من الأسر الفلسطينية في التجمعات التي تأثرت بالجدار انفصل عنها الأب(1.8% غرب الجدار و2.7% شرق الجدار).

جدول 2.7: التوزيع النسبي للأسر الفلسطينية حسب انفصال الأسرة / أو أحد أفرادها عن الأقارب والموقع من جدار الضم والتوسع، تموز 2004

انفصال الأسرة/أحد أفرادها عن الأقارب	الموقع من جدار الضم والتوسع		المجموع
	غرب جدار الضم والتوسع	شرق جدار الضم والتوسع	
انفصلت جميع الأسرة	22.5	5.0	**6.9**
انفصل فرد/بعض أفراد الأسرة	22.8	23.8	**23.7**
لم ينفصل أحد	54.7	71.2	**69.4**
المجموع	**100**	**100**	**100**

المصـــدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2004. مسح اثر جدار الضم والتوسع على الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للأسر في التجمعات التي يمر الجدار من أراضيها: تموز 2004. **رام الله–فلسطين.**

3.7: مصادرة الأراضي

بلغت نسبة الأسر التي تم مصادرة أراضيها كلياً 9.1% من الأسر التي تقيم غرب الجدار و24.9% من الأسر التي تقيم شرق الجدار، فيما بلغت نسبة الأسر التي تقيم غرب الجدار والتي تم مصادرة جزء من أراضيها 19.9 %، و20.3% من الأسر التي تقييم شرق الجدار. ويلاحظ من خلال النتائج أن معظم الأراضي التي تمت مصادرتها في التجمعات التي تأثرت بالجدار كانت تستخدم لأغراض الزراعة حيث بلغت نسبتها 86.0%.

شكل 1.7: التوزيع النسبي للأسر الفلسطينية حسب مصادرة أراضي الأسرة في التجمعات المتأثرة بجدار الضم والتوسع، تموز 2004

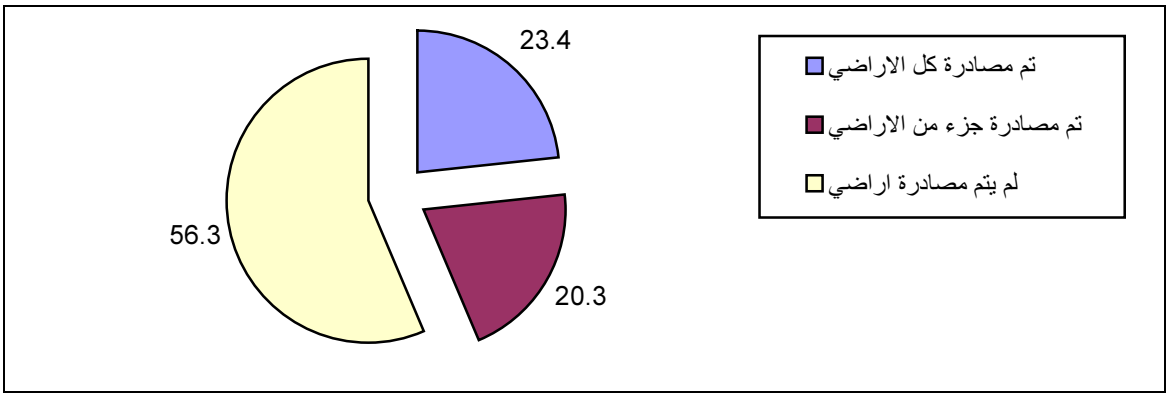

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2004. مسح اثر جدار الضم والتوسع على الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للأسر في التجمعات التي يمر الجدار من أراضيها: تموز 2004. **رام الله–فلسطين.**

4.7: سوق العمل في التجمعات المتأثرة بالجدار:

بلغت نسبة البطالة في التجمعات التي تأثرت بجدار الضم والتوسع 30.9%، وتتوزع بواقع (25.2% غرب الجدار مقابل 31.6% شرق الجدار). هذا وتغلب صفة المستخدمون بأجر للأفراد في التجمعات التي تأثرت بالجدار، حيث بلغت 73.6% في التجمعات الواقعة غرب الجدار، و62.8% شرق الجدار. فيما يلاحظ أن نسبة أصحاب العمل أو الذين يعملون لحسابهم، بلغت في التجمعات الواقعة غرب الجدار 10.1% و13.8% على التوالي. كما تشير النتائج إلى أن 13.8% من العاملين في التجمعات التي تأثرت بالجدار، يعملون في إسرائيل والمستوطنات، حيث بلغت هذه النسبة 24.6% ممن يقيمون غرب الجدار و12.4% ممن يقيمون شرق الجدار.

وعلـــى صعيد الأنشطة الاقتصادية يعتبر قطاع الخدمات والفروع الأخرى القطاع الأكثر تشغيلاً في التجمعات المتأثرة بـــالجدار حيث بلغت نسبة العاملين فيه 63.8% من إجمالي العاملين في التجمعات الواقعة غرب الجدار و65.0% من إجمالـــي العاملين في التجمعات الواقعة شرق الجدار، بينما يعتبر قطاع الزراعة والصيد والحراجة القطاع الأقل تشغيلاً فـــي التجمعات الواقعة غرب الجدار حيث بلغت نسبة العاملين فيه في هذه التجمعات 0.3%، أما في التجمعات الواقعة شـــرق الجدار فيعتبر قطاع النقل والمواصلات والاتصالات القطاع الأقل تشغيلاً حيث بلغت نسبة العاملين فيه في هذه التجمعات 3.5% من إجمالي العاملين.

يلاحـــظ مـــن توزيع العاملين في التجمعات المتأثرة بالجدار حسب المهنة أن أعلى نسبة كانت للأفراد الذين يعملون في المهـــن الأولـــية بنسبة 59.0%، يليها الفنيين والمهنيين بنسبة 12.9%%، ثم العاملون في الحرف وما إليها من المهن بنسبة 10.0%%، وأدناها كانت للعاملين المهرة في الزراعة وصيد الأسماك بنسبة 2.7%.

جدول 3.7: التوزيع النسبي للقوى العاملة 10 سنوات فأكثر في التجمعات المتأثرة بالجدار حسب مركبات القوى العاملة الأساسية والموقع من جدار الضم والتوسع، تموز 2004

الموقع من جدار الضم والتوسع	المشتغلون	المتعطلون	المجموع
غرب جدار الضم والتوسع	74.8	25.2	**100**
شرق جدار الضم والتوسع	68.4	31.6	**100**
المجموع	**69.1**	**30.9**	**100**

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2004. مسح اثر جدار الضم والتوسع على الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للأسر في التجمعات التي يمر الجدار من أراضيها: تموز 2004. **رام الله–فلسطين.**

الفصل الثامن

الأوضاع الاقتصادية في الأراضي الفلسطينية

يمر الاقتصاد الفلسطيني منذ بداية انتفاضة الأقصى بأزمة عميقة وحقيقية نتيجة للإجراءات التي ينفذها الإحتلال الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية سواء سياسة الحصار المفروض على المدن والتجمعات الفلسطينية أو الاغلاقات ومنع التجول أو التدمير المبرمج للبنية التحتية للمجتمع الفلسطيني وغيرها من الممارسات القمعية واللاإنسانية الإسرائيلية.

ومما لا شك فيه ان الإجراءات الإسرائيلية قد أوصلت الاقتصاد الفلسطيني الى أزمة حقيقية من حيث الواقع والأداء وتشويه في البنية الاقتصادية الفلسطينية، حيث أصاب التدمير عناصر الإنتاج الأساسية وشهد تراجعا في أداء معظم الأنشطة الاقتصادية وانعكس ذلك في تراجع الناتج المحلي الإجمالي وفي مساهمة القطاعات الاقتصادية المختلفة فيه.

منذ اندلاع انتفاضة الأقصى قام الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني بوضع البرامج وخطط العمل الخاصة بمراقبة ورصد آثار الاعتداءات الإسرائيلية على الشعب الفلسطيني في مناحي الحياة المختلفة منها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتعليمية والجغرافية، وتجسد ذلك في تنفيذ مجموعة من المسوح الميدانية المتخصصة والتي تهدف الى مراقبة أثر الإجراءات الإسرائيلية وقياس التغيرات التي طرأت على المؤشرات الرئيسية.

1.8: المؤشرات الكلية

يتضح من البيانات الإحصائية أن هناك علاقة عكسية بين النمو الاقتصادي والإغلاقات والإجراءات الإسرائيلية المفروضة على الأراضي الفلسطينية وهذا يظهر بوضوح في الأزمة الحالية التي يعاني منها الاقتصاد الفلسطيني حيث:

- تراجع النمو في الناتج المحلي الإجمالي[1] في العام 2001 بالأسعار الثابتة للأراضي الفلسطينية بما نسبته 11.4% عن العام 1999، ومع استمرار الهجمة الإسرائيلية وازدياد حدتها شراسة وصلت قيمة التراجع إلى أكثر من 14.6% عام 2002 مقارنة مع العام 1999.
- يرتبط تراجع النمو الاقتصادي بشكل مباشر بانخفاض نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (الناتج المحلي الإجمالي مقسوما على عدد السكان الكلي) والذي بلغ 18.9% عام 2001 في حين تراجع هذا المؤشر إلى أكثر من 25.6% عام 2002 وبما يزيد عن 31.8% من الدخل القومي الإجمالي لنفس العام مقارنة بالعام 1999.
- نتيجة لتراجع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي وانخفاض تحويلات (أجور) العاملين في السوق الإسرائيلي بأكثر من 57.6% في الأراضي الفلسطينية عام 2001 وبنسبة تصل إلى 63.6% في عام 2002، انخفض الاستهلاك النهائي العائلي (إنفاق الأسر المعيشية على كافة السلع والخدمات الاستهلاكية باستثناء الإنفاق على إنشاء المساكن الذي يعتبر بمثابة تكوين رأسمالي ثابت، أما إيجار المساكن فيعتبر استهلاك نهائي منفق من الأسر المعيشية) بما نسبته 8.8% عام 2001 و10.5% عام 2002 وذلك بالمقارنة مع 1999 وهذا التراجع سوف يؤثر بدوره على مستوى النمو الاقتصادي كنتيجة مباشرة لتأثر الطلب المحلي على السلع والخدمات المنتجة محليا أو المستوردة.

[1] الناتج المحلي الإجمالي هو مقياس تجميعي للإنتاج خلال فترة زمنية معينة تعرف عادة بالسنة أو قيم السلع والخدمات السوقية التي ينتجها مجتمع ما خلال فترة زمنية معينة تعرف عادة بالسنة.

تشير ابرز المؤشرات الاقتصادية إلى استمرار التدهور الحاصل في الاقتصاد الفلسطيني خلال الأعوام 2003، 2004، حيث وصل الناتج المحلي الإجمالي في باقي الضفة الغربية[2] وقطاع غزة حسب النتائج الأولية في عام 2003 إلى 4.011 مليار دولار أمريكي أي ما يعادل تراجعا بنسبة 11.1% مقارنة مع العام 1999 ومن المتوقع أن يصل حسب التقديرات الأولية في عام 2004 إلى 3.928 مليار دولار أمريكي أي ما يعادل تراجعا بنسبة 12.9% مقارنة مع العام 1999، حيث من المتوقع أن يشهد العام 2004 ترجعاً مقارنة مع العام 2003 وذلك حسب التقديرات الأولية.

والشكل التالي يبين نسب التراجع في الناتج المحلي الإجمالي للأعوام 2000-2004.

شكل 1.8: نسب التراجع في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة في باقي الضفة الغربية وقطاع غزة مقارنة مع عام 1999

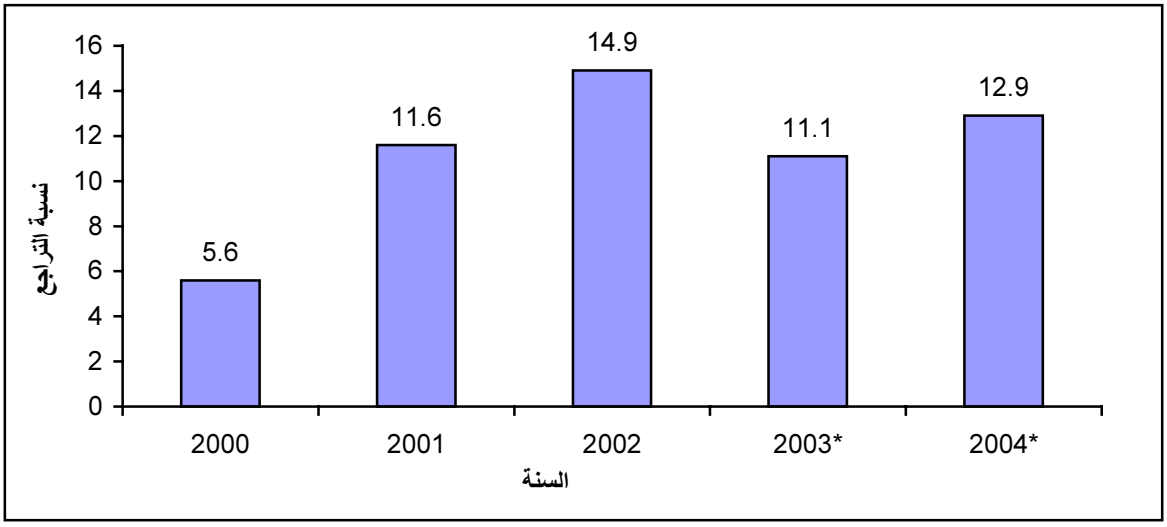

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2003. الحسابات القومية بالأسعار الجارية والثابتة 1994-2000. رام الله-**فلسطين**
الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني،2004. الإعلان الصحفي لنتائج الحسابات القومية الفلسطينية 2001-2002. رام الله-**فلسطين**
*: بيانات تقديرية

2.8 الخسائر المباشرة:

- **خسائر الأنشطة الاقتصادية (الناتج المحلي الإجمالي):**

بلغت خسائر الأنشطة الاقتصادية في الأراضي الفلسطينية ما يعادل 1,536.0 مليون دولار أمريكي منذ بداية الانتفاضة وحتى نهاية عام 2002 كخسائر مباشرة في الناتج المحلي الإجمالي عبر تأثر الأنشطة الاقتصادية الرئيسية (أنشطة الزراعة، الصناعة والإنشاءات، النقل والاتصالات، التجارة الداخلية والخدمات وأخرى)، منها 714.1 مليون دولار أمريكي في العام 2002، أي بمعدل خسارة شهرية 59.5 مليون دولار أمريكي. وتقدر قيمة الخسائر في باقي الضفة الغربية وقطاع غزة في عام 2003 بحوالي 500.9 مليون دولار أمريكي، ومن المتوقع أن تصل قيمة الخسائر في عام 2004 حوالي (583.7 مليون دولار أمريكي).

[2] باقي الضفة الغربية: تعني الضفة الغربية باستثناء ذلك الجزء من محافظة القدس والذي ضمته إسرائيل عنوة بعيد احتلالها للضفة الغربية عام 1967.

3.8: أداء القطاعات الاقتصادية

أولاً: التجارة الخارجية وميزان المدفوعات

على مستوى التجارة الخارجية:

تأثرت التجارة الخارجية الفلسطينية بالأحداث الدائرة في فلسطين منذ اندلاع إنتفاضة الأقصى وذلك بفعل الإغلاقات المستمرة ومنع حركة تنقل البضائع من وإلى فلسطين وبخاصة مع العالم الخارجي بهدف السيطرة على السوق الفلسطيني الذي يعتبر مفتوحا أمام البضائع الإسرائيلية.

والجدول التالي يبين حركة التجارة الخارجية خلال الأعوام 1999، 2000، 2001، 2002:

جدول 1.8: حركة الواردات والصادرات من والى فلسطين للأعوام 1999 – 2002

القيمة بالمليون دولار أمريكي

المؤشر	1999	2000	2001	2002
الواردات				
الواردات من إسرائيل	1854	1740	1352	1117
الواردات من العالم الخارجي	1153	643	682	398
المجموع	**3007**	**2383**	**2034**	**1516**
الصادرات				
الصادرات إلى إسرائيل	360	370	273	216
الصادرات إلى العالم الخارجي	12	30	17	25
المجموع	**372**	**400**	**290**	**241**

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2004. إحصاءات التجارة الخارجية 1999–2002. **رام الله–فلسطين.**

بالنظر إلى الجدول السابق يلاحظ ازدياد في حجم الصادرات وتراجع في حجم الواردات في عام 2000 بالمقارنة مع عام 1999، حيث تراجعت قيمة الواردات بنسبة 20.8% مقابل زيادة في قيمة الصادات بنسبة 7.5%. كذلك يلاحظ زيادة في عجز الميزان التجاري لعام 2001 بالمقارنة مع عام 2000، وذلك نتيجة لتراجع الصادرات بنسبة أعلى من نسبة التراجع في الواردات في عام 2001، حيث بلغت نسبة تراجع قيمة الواردات 14.7%، مقابل 27.5% في قيمة الصادرات. كذلك تظهر النتائج أن قيمة الواردات عام 2002 تراجعت بنسبة 25.5% مقارنة مع عام 2001، وقيمة الصادرات تراجعت بنسبة 17.0% مقارنة مع نفس العام. والشكل التالي يبين حركة التجارة الخارجية خلال الأعوام 1999، 2000، 2001، 2002:

شكل 2.8: قيمة الصادرات والواردات في الأراضي الفلسطينية حسب السنة (بالمليون دولار)

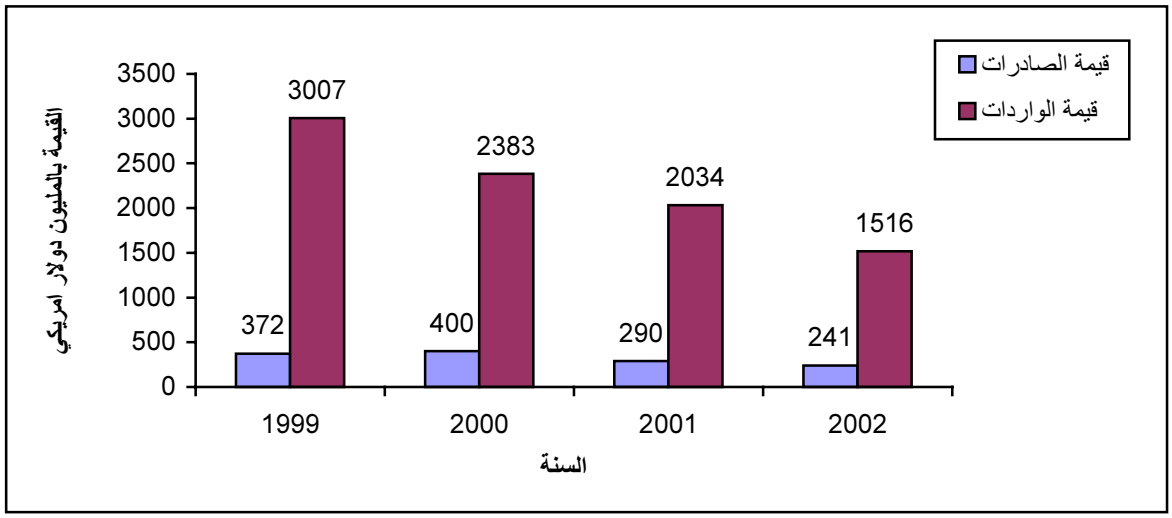

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2004. إحصاءات التجارة الخارجية 1999-2002. **رام الله-فلسطين.**

على مستوى ميزان المدفوعات:

ابرزت البيانات الاولية لميزان المدفوعات على مستوى باقي الضفة الغربية وقطاع غزة المؤشرات التالية*:

1. سجل ميزان المدفوعات (الحساب الجاري) عجزاً بلغ 459.0 مليون دولار أمريكي لعام 2002، مشكلاً ما نسبته حوالي 13.2% من الناتج المحلي الإجمالي. وهي قيمة تقل عن العجز في عام 2001 وتنخفض بشكل ملحوظ عن عام 2000 والأعوام الاعتيادية السابقة بنسبة تقارب 75.0%.
2. لعب العجز في الميزان التجاري السلعي (الذي بلغ 1,144.3 مليون دولار) دوراً أساسياً في عجز الحساب الجاري لعام 2002 مقارنة بـــ 1,303.0 مليون لعام 2001 و1,890.4 مليون لعام 2000. وقد نتج الانخفاض المتتالي في عجز الميزان التجاري السلعي عن:
   - انخفاض الواردات بشكل متتالي خاصة من باقي دول العالم (باستثناء إسرائيل) وكان لضعف القوة الشرائية والإجراءات الإسرائيلية أهم الأسباب في هذا الانخفاض.
   - انخفاض قيمة الصادرات بشكل متتالي ومباشر نتيجة سياسة التدمير الإسرائيلي المتواصل للقطاعات الإنتاجية الفلسطينية ومنها التصديرية، لكن قيمة الانخفاض في الواردات كانت أكبر من الصادرات.
3. ساهم الفائض في ميزان الدخل الناتج عن تعويضات العاملين في إسرائيل بشكل أساسي في تخفيض العجز في الحساب الجاري إذ بلغت هذه التعويضات 141.1 مليون دولار عام 2002 مقارنة بـــ 200.4 مليون عام 2001 بينما سجلت 620.6 مليون دولار عام 2000 وهي قيم منخفضة مقارنة بتعويضات الأعوام الاعتيادية السابقة.
4. كان فائض التحويلات الجارية عاملاً مهماً في سد جزء آخر من عجز الحساب الجاري نتيجة:
   - تحويلات الدول المانحة بالرغم من الانخفاض المتتالي لقيمها، حيث بلغت 414.1 مليون دولار عام 2002 و324.2 مليون عام 2001، في حين بلغت 179.1 مليون عام 2000.

* ملاحظة: تم تحديث بيانات ميزان المدفوعات استناداً إلى تحديثات مصادر البيانات وخاصة ما يتعلق بإحصاءات التجارة الخارجية والحسابات القومية.

- تحويلات القطاعات الأخرى خاصة الأسر المعيشية، إذ بلغت 612.7 و650.1 مليون دولار للأعوام 2001 و2002 على التوالي مقارنة بـــ 395.4 مليون لعام 2000، وهي قيم مرتفعة عن الأعوام السابقة وتشكل المساعدات من الأدوية والغذاء ومساعدات أسر الشهداء جزءاً هاماً منها.

5. بلغت التحويلات الرأسمالية 150.5 مليون دولار لعام 2002 مقارنة مع 219.3 مليون دولار لعام 2001 بينما بلغت 188.4 مليون لعام 2000 وشكلت التحويلات الحكومية ما نسبته 51.0% من هذه التحويلات، ويعزى هذا الانخفاض إلى النقص في تحويلات الدول المانحة.

ثانياً: حركة الاسعار

ارتفعـــت أســـعار المســـتهلك خـــلال شهر أيلول 2004 بنسبة 15.28%، مقارنة بشهر أيلول 2000 (بداية انتفاضة الأقصـــى). وارتفـــع الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك في الأراضي الفلسطينية بنسبة 2.8% خلال عام 2000، كذلـــك ارتفع الرقم القياسي بنسبة 1.23% خلال عام 2001 واستمر في الإرتفاع خلال عام 2002 مسجلاً نسبة زيادة مقدارها 5.71%، وارتفع الرقم القياسي عام 2003 بنسبة 4.40%، وشهدت الأسعار خلال عام 2004 ارتفاعا مقداره 3.00%.

والشكل يبين الرقم القياسي خلال الأعوام 2000، 2001، 2002، 2003، 2004 :

شكل 3.8: الرقم القياسي العام في الأراضي الفلسطينية حسب المنطقة والسنة

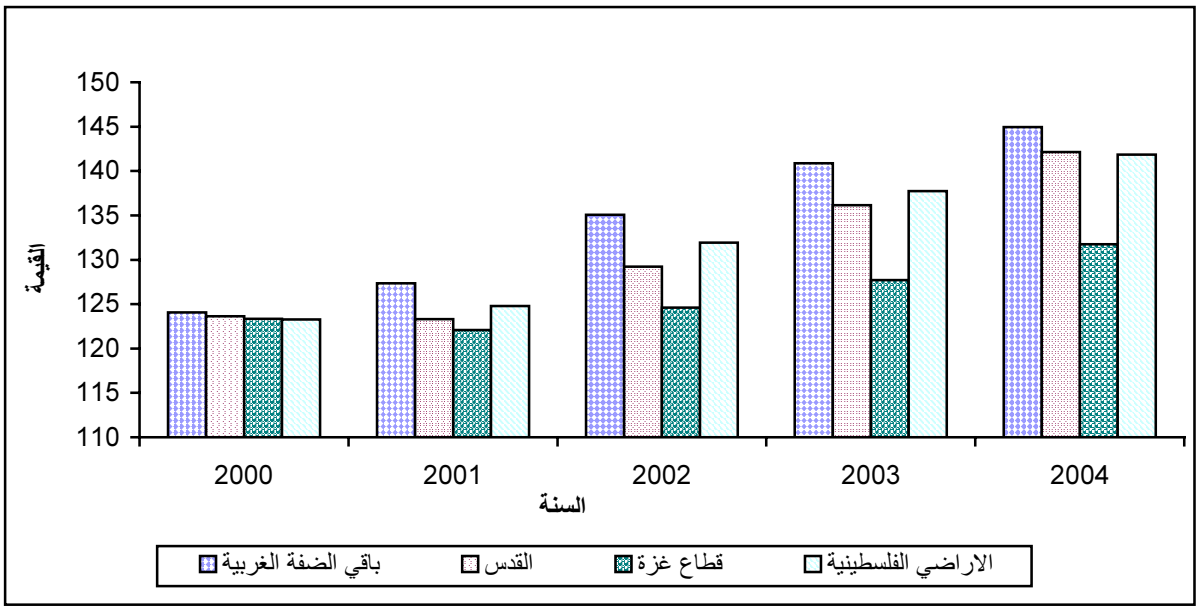

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2004. الأسعار والأرقام القياسية 2000-2004. **رام الله-فلسطين.**

ثالثاً: أداء الانشطة الاقتصادية

نـــتج عـــن الإجـــراءات الإسرائيلية الأخيرة في الأراضي الفلسطينية تراجع في أداء الأنشطة الاقتصادية والذي كان واضـــحاً مـــن خـــلال تراجع معظم المؤشرات لهذه الأنشطة، حيث نلاحظ أن القيمة المضافة في باقي الضفة الغربية وقطـــاع غـــزة عـــام 1999 بلغت 1,625.2 مليون دولار أمريكي، إنخفضت عام 2000 إلى 1,602.8 مليون دولار أمريكي محققةً تراجع بنسبة 1.4%، واستمرت القيمة المضافة بانخفاض حيث بلغت 1,179.3 مليون دولار أمريكي

عـــام 2001، وبلغت نسبة التراجع 27.4% مقارنة مع عام 1999، و26.4% مقارنة مع عام 2000، وفي عام 2002 فقــد زادت حــدّة التراجع في جميع مؤشرات الاقتصاد الفلسطيني، حيث بلغت القيمة المضافة 1,066.0 مليون دولار أمريكـــي، بنسبة تراجع 34.4% مقارنة مع عام 1999، و9.6% مع عام 2001، أما نتائج عام 2003 فقد أظهرت أن هـــناك تحســـناً في أداء الاقتصاد الفلسطيني مقارنة مع عام 2002، حيث بلغت القيمة المضافة 1,344.0 مليون دولار أمريكـــي، محققة إرتفاع بنسبة 26.2% مع العام السابق (2002)، ولكن مقارنة مع الأوضاع قبل انتفاضة الأقصى فإن أداء القطاعات الاقتصادية مازال دون المستوى المطلوب حيث بلغت نسبة التراجع 17.2% مقارنة مع عام 1999 .

كذلك تراجع عدد المشتغلين في باقي الضفة الغربية وقطاع غزة في عام 2003 بنسبة 9.4% بالمقارنة مع عام 2000، وسجل الإنتاج والاستهلاك الوسيط في عام 2003 تراجعا بنسبة 21.3%، 28.7%على التوالي مقارنة مع عام 2000. والشكل يبين القيمة المضافة خلال الأعوام 1999، 2000، 2001، 2002، 2003:

شكل 4.8: القيمة المضافة في باقي الضفة الغربية وقطاع غزة حسب النشاط الاقتصادي والسنة.

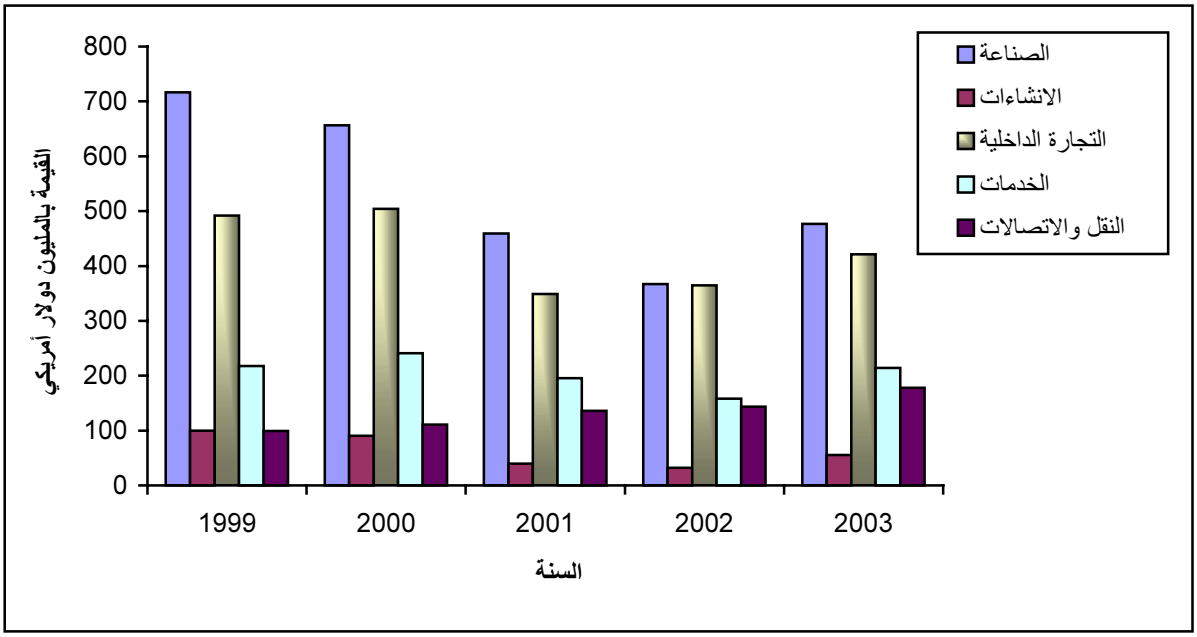

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2004. سلسلة المسوح الاقتصادية، 1999-2003. **رام الله-فلسطين.**

رابعاً: مؤشرات القطاع السياحي:

• مؤشرات القطاع الفندقي:

اشارت نتائج مسح الفنادق الى ان النشاط الفندقي في الأراضي الفلسطينية تأثر بشكل ملحوظ خلال انتفاضة الاقصى، حيث بلغ عدد النزلاء في فنادق الأراضي الفلسطينية خلال الربع الثالث 2004 ما مجموعه 29,141 نزيلاً، قضوا 70,468 ليلة، حيث تراجعت معظم مؤشرات هذا النشاط، فعدد النزلاء في الربع الثالث من عام 2000 كان 117,355 نزيلاً، تراجع هذا العدد بشكل ملحوظ في الربع الثالث من عام 2001 ليصل الى 13,405 نزيلاً، في حين وصل هذا العدد الى 14,388 نزيل في الربع الثالث من عام 2002، اما في الربع الثالث من عام 2003 فقد بلغ عدد النزلاء 19,821 نزيلاً. وعند مقارنة عدد النزلاء في الربع الثالث للاعوام 2001، 2002، 2003، و2004 مع الربع الثالث

2000، نجد ان هناك تراجع ملحوظ في اداء هذا النشاط بسبب الاجراءات الاسرائيلية، حيث بلغت نسب التراجع 88.6%، 87.7%، 83.1%، و75.2% على التوالي.

والشـــكل التالـــي يبين النتائج الأساسية لأهم مؤشرات النشاط الفندقي للربع الثاني من الاعوام 2001، 2002، 2003، و2004 مقارنة مع الربع الثاني من عام 2000:

شكل 5.8: التغير النسبي لأهم مؤشرات النشاط الفندقي في الاراضي الفلسطينية، مقارنة مع الربع الثالث 2000، حسب الربع

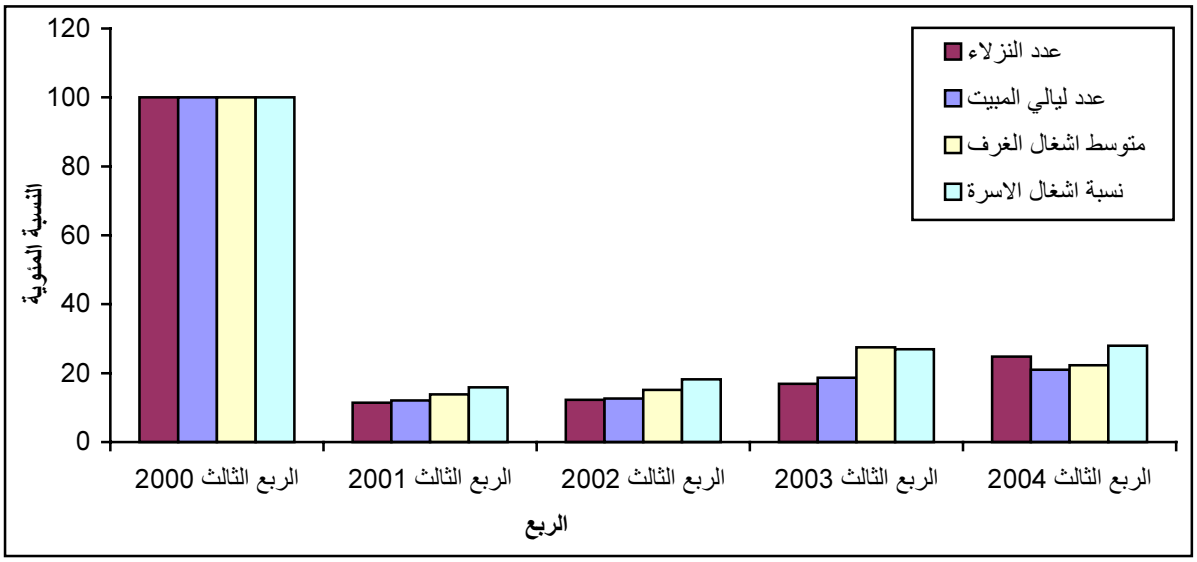

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2004. النشاط الفندقي في الأراضي الفلسطينية 2000-2004. رام الله-فلسطين.

أداء الأنشطة السياحية

اظهرت نتائج مسح الانشطة السياحية في الأراضي الفلسطينية ان هناك تراجعاً واضحاً في معظم مؤشرات الانشطة السياحية منذ بداية انتفاضة الاقصى، حيث بلغ عدد تذاكر السفر المباعة في المنشآت العاملة في أنشطة وكالات السياحة والسفر 29,705 تذكرة سفر في عام 2002، مقابل 71,532 تذكرة في عام 2000، حيث وصلت نسبة التراجع في عدد تذاكر السفر إلى 58.0%. كذلك بلغ عدد الرحلات السياحية المنفذة من قبل شركات السياحة والسفر والنقل السياحي 2,285 رحلة عام 2002، أما في عام 2000 فقد بلغ عدد الرحلات 11,103 رحلة، وعند مقارنة النتائج عام 2002 مع عام 2000 نلاحظ أن هناك تراجع واضح في عدد الرحلات المنفذة بنسبة 79.0%. في حين بلغ عدد مركبات التأجير في شركات تأجير المركبات السياحية 1,080 مركبة عام 2002، مقابل 1,503 مركبة عام 2000، حيث وصلت نسبة التراجع في عدد هذه المركبات عام 2002 إلى 28.0%.

خامساً: مؤشرات البناء

عدد الرخص الصادرة:

تـــراجع عـــدد الـــرخص الصادرة في الربع الثالث لعام 2004 قياساً بنفس الربع من العام 2000 بنسبة 53.0%، بينما ارتفعت بنسبة 2.6% قياساً بنفس الربع من العام 2001، في حين تزايد عدد الرخص الصادرة بنسبة 41.5% قياساً بنفس الـــربع مـــن العـــام 2002 مـــع ملاحظـــة أن الـــربع الثالـــث 2003 نفســـه تراجع قياســـا بالربع الثالث 2000 بنسبة 37.7%، كذلك تراجع الربع الثالث 2001 بنسبة 54.2% قياساً بنفس الربع من العام 2000، علماً بأن الاتجاه العام كان

الزيادة المطردة على عدد الرخص منذ العام 1996 وحتى الربع الثالث من عام 2000، واستمر التراجع في عدد الرخص الصـــادرة فـــي الأراضي الفلسطينية في الربع الثالث لعام 2004، كجزء من التراجع الاقتصادي، بسبب تصاعد واشتداد إجراءات الاحتلال المتمثلة في الإغلاق وتقييد الحركة والتنقل بين المناطق الفلسطينية.

والشكل التالي يبين بعض مؤشرات رخص الابنية الصادرة

شكل 6.8: أهم المؤشرات الرئيسية لرخص الأبنية الصادرة في الأراضي الفلسطينية حسب السنة

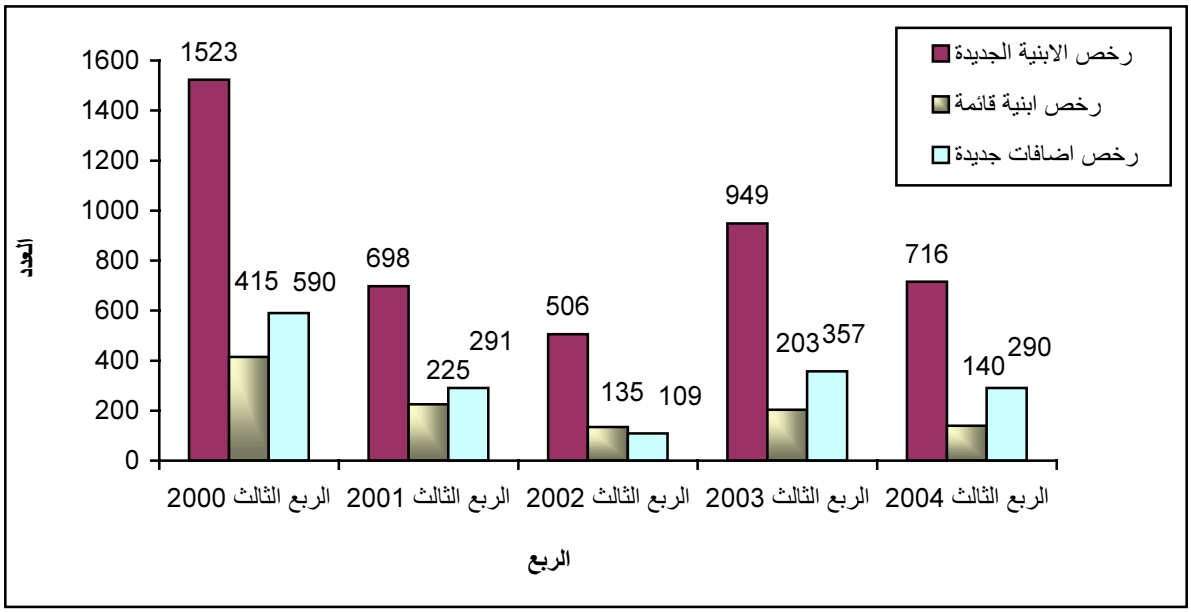

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2004. إحصاءات رخص الأبنية 2000-2004. **رام الله-فلسطين.**

سادساً: القطاع الزراعي

عـــانى القطـــاع الزراعي كبقية القطاعات الاقتصادية الأخرى خلال انتفاضة الأقصى نتيجة الممارسات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية وقد توزعت الخسائر في هذا القطاع منذ بداية انتفاضة الأقصى في أيلول 2000 وحتى نهاية شهر تشرين أول 2004 على الشكل التالي:

1. الأشـــجار المقطوعـــة: بلغ عدد الأشجار المتلفة 1,252,537 شجرة من شتى أنواع الأشجار المثمرة في الأراضي الفلســـطينية لأســـباب وحجـــج أمنـــية كإطلاق النار من بينها أو تغطيتها على نقاط عسكرية مما يسبب إعاقة الرؤيا للدوريات والحواجز العسكرية أو لأغراض شق طرق جديدة للمستوطنات أو لإقامة مستوطنات جديدة على الأراضي الفلسطينية أو بهدف خلق مناطق عازلة ومفتوحة للمستوطنات، وقد كانت معظم الأشجار المتلفة هي من الحمضيات في المستوى الأول وقد بلغ عددها 481,611 شجرة تلاها في الدرجة الثانية أشجار الزيتون 421,731 شجرة ومن ثم اللوزيات 82,859 شجرة.
2. قيمة الخسائر والأضرار التي تعرض لها القطاع الزراعي: بلغ مجموع قيمة الخسائر والأضرار في الثروة الحيوانية والاســـتثمارات الزراعية في الأراضي الفلسطينية في الفترة 2000/10/1-2004/10/30 ما قيمته 1,121.5 مليون دولار أمريكـــي، حيـــث شكلت خسائر العمالة الزراعية أعلى قيمة فيها وبلغت 331.8 مليون دولار أمريكي نتيجة فقـــدان العديـــد من المزارعين والعمال الزراعيين لأعمالهم بشكل كامل أو جزئي، وجاء في الدرجة الثانية من حيث ضخامة حجم الخسائر تجريف الأشجار والمحاصيل وتدمير المنشآت الزراعية وبلغت 309.7 مليون دولار أمريكي،

ومن ثم جاء تدني أسعار المنتجات الزراعية (النباتية والحيوانية) في المرتبة الثالثة وبلغت قيمة الخسائر فيه 151.6 مليون دولار أمريكي، وجاء ذلك مع ارتفاع أسعار الأعلاف والتكاليف الزراعية وشل حركة النقل والتسويق الزراعي والتصدير للسلع الزراعية.

4.8: الخسائر في المباني والمنشآت العامة

بلغ عدد المباني الخاصة والعامة في الأراضي الفلسطينية المتضررة جراء الاعتداءات الإسرائيلية ومتمثلة في القصف المتواصل للمنازل الخاصة والعامة والمنشآت الأمنية وخاصة في فترات الإجتياحات المتكررة، كذلك سياسة هدم البيوت بحجج كثيرة، حيث بلغ عدد هذه المباني منذ بداية انتفاضة الأقصى في أيلول 2000 وحتى 2004/6/30 حوالي 65,998 مبنى بقيمة مادية بلغت 292.1 مليون دولار أمريكي توزعت:

- عدد المباني التي تضررت جزئياً بلغ 58,875 مبنى، بقيمة 46.7 مليون دولار أمريكي.
- عدد المباني الخاصة التي تضررت بشكل كبير بلغ 6,540 مبني بقيمة مادية 172.2 مليون دولار أمريكي.
- عدد المباني والمنشآت الأمنية المتضررة بلغ 415 مبنى، بقيمة 62.3 مليون دولار أمريكي.
- عدد المباني العامة المتضررة بلغ 168 مبنى، بقيمة 10.9 مليون دولار أمريكي.

المراجع

1. **الجهـــاز المركـــزي للإحصاء الفلسطيني، 2004.** الإسقاطات السكانية – تقديرات منقحة (بيانات غير منشورة). **رام الله – فلسطين.**

2. **الجهـــاز المركـــزي للإحصـــاء الفلسطيني، 2003.** مسح اثر الإجراءات الإسرائيلية على الأوضاع الاقتصادية للأسر الفلسطينية–الدورة السادسة: تموز–آب 2003. **رام الله–فلسطين.**

3. **الجهـــاز المركـــزي للإحصاء الفلسطيني، 2004.** مسح أثر الإجراءات الإسرائيلية على الأوضاع الاقتصادية للأسر الفلسطينية – الدورة العاشرة: تموز– أيلول 2004. **رام الله – فلسطين.**

4. **الجهـــاز المركـــزي للإحصـــاء الفلســـطيني، 2000.** قاعدة بيانات مسح القوى العاملة (الربع الثالث)، 2000. **رام الله – فلسطين.**

5. **الجهـــاز المركـــزي للإحصـــاء الفلســـطيني، 2003.** قاعدة بيانات مسح القوى العاملة (الربع الثالث)، 2003. **رام الله–فلسطين.**

6. **الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2004.** المؤتمر الصحفي لمسح القوى العاملة: (الربع الثالث)، 2004. **رام الله – فلسطين.**

7. **وزارة التربـــية والتعلـــيم العالـــي، 2004**، الانتهاكات الإسرائيلية للتعليم الفلسطيني منذ بداية انتفاضة الأقصى 2000/9/28–2004/9/25، موقع الوزارة على الإنترنت (www.mohe.gov.ps). **رام الله – فلسطين.**

8. **الجهـــاز المركـــزي للإحصـــاء الفلسطيني، 2004.** مسح اثر جدار الضم والتوسع على الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للأسر التي يمر الجدار من أراضيها (تموز 2004) **رام الله – فلسطين.**

9. **الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2004.** قاعدة بيانات شهداء انتفاضة الأقصى. **رام الله – فلسطين.**

10. **جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني، 2004.** موقع الجمعية على الإنترنت. **رام الله – فلسطين.**

11. **الجهـــاز المركـــزي للإحصاء الفلسطيني، 2003.** الحسابات القومية بالأسعار الجارية والثابتة 1994–2000. **رام الله–فلسطين.**

12. **الجهـــاز المركـــزي للإحصاء الفلسطيني، 2003.** الإعلان الصحفي لنتائج الحسابات القومية 2001–2004. **رام الله–فلسطين.**

13. **الجهـــاز المركـــزي للإحصـــاء الفلســـطيني، 2003.** إحصـــاءات الـــتجارة الخارجـــية 1999–2002. **رام الله–فلسطين.**

14. **الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2004.** الأسعار والأرقام القياسية 2000-2004. **رام الله-فلسطين.**

15. **الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2003.** سلسلة المسوح الاقتصادية، 1999-2003. **رام الله-فلسطين.**

16. **الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2004.** النشاط الفندقي في الأراضي الفلسطينية 2000-2004. **رام الله- فلسطين.**

17. **الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2004.** إحصاءات رخص الأبنية 2000-2004. **رام الله-فلسطين.**